

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٣٧

الخميس، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيموندس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيد النبر
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	ليتوانيا	السيدة موروكايتيه
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/450)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1449799 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٤٠/٩.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ المملكة المتحدة بمناسبة توليها رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. كما أود أن أعرب عن امتناني للمملكة المتحدة بوصفها رئيسة المجلس، لاستعراض انتباه المجتمع الدولي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد انقضى ما يقرب من خمسة أشهر منذ أن خاطبت المجلس آخر مرة (انظر S/PV.7137)، وسنة واحدة منذ أن توليت منصب الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هناك الكثير الذي تعيّر خلال تلك الأشهر الاثني عشر. حدثت تطورات بدا من الصعب تحيّلها في آب/أغسطس ٢٠١٣. لم تتحقق تلك التطورات بفضل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) أو جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب. إنها نتيجة الجهود التي بذلها الفريق الذي كانت ترأسه سيدة ماهرة، هي المبعوثة الخاصة ماري روبنسون. فبدونها لم أكن لأجلس حقا أمام الأعضاء اليوم محرزاً نتائج إيجابية. إن العمل يدا بيد مع المبعوثة الخاصة هذه على مدى العام الماضي هو امتياز مهني وشخصي. ويؤسفني بشدة أن أفتقدها كشريكة في مسعانا المشترك لرؤية السلام الدائم يتحقق في منطقة البحيرات الكبرى. ولكنني أتطلع بالقدر نفسه إلى العمل مع خلفها، سعيد دجينيت، الرجل المتمكن جيدا في مجال تعقيدات السياسة الأفريقية.

في آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت حركة ٢٣ آذار/مارس (إم - ٢٣) تدق أبواب غوما. ثمة تقارير يومية كانت ترد عن عمليات القتل والاعتصاب والتشريد التي سببت المعاناة للسكان. وكان المجلس قد دان للتو الهجمات الدموية التي

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/450)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم لتأكيد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أنوّه بوجود السيد سعيد دجينيت في قاعة المجلس، وهو المبعوث الخاص الجديد للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/450، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإني أرحب بالتعاون في ما بين الحكومات الثلاث وأواصل التشجيع عليه، بغية الانتهاء من هذا الأمر نهائيا.

إن التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام. الاشتباكات التي وقعت في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه قرب كيبومبا، وأدت إلى مقتل خمسة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تسلط الضوء على مخاطر الحدود غير الواضحة المعالم. وإني أحيي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإعادة تنشيط لجنة الحدود المشتركة، التي ينبغي أن ترسم خارطة طريق قابلة للاستمرار بهدف ترسيم الحدود المثيرة للجدل، وهو ما جرى تجميده مع ظهور حركة إم - ٢٣.

ولا شك في أن الحالة الأمنية قد تحسنت إلى حد كبير منذ هذا الوقت من العام الماضي. بيد أن الصراع لا يزال قائما. الوضع ما فتئ هشاً ويتعذر عكس مساره. توجد آليات للإنذار المبكر. ومع ذلك، عندما تقع مذبحه مثل تلك التي أودت بحياة ٣٣ شخصا في موتارولي بتاريخ ٣ حزيران/يونيه، يكون رد فعلنا بطيئا في أغلب الأحيان. صحيح أن أفرادا من الشرطة والجيش الوطنيين كانوا قريبين من مكان المذبحة، لكنهم لم يتدخلوا. بيد أن أفرادا من قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة كانوا أيضا على بُعد مجرد تسعة كيلومترات، ولكنهم لم يخرجوا من القاعدة. يجب أن تكون هناك مساءلة حيال التقاعس عن العمل. ينضم إليّ اليوم قائد القوة، الفريق أول دوس سانتوس كروز. إننا نتشاطر الرؤية نفسها، وثمة صداقة شخصية بيننا. لقد قمت ومعني قائد القوة بزيارة موتارولي، وأعلنت جهارا مسؤوليتي عما حصل، واعتذرت للمجتمعات المحلية. في الوقت نفسه، قائد قاعدة الأمم المتحدة في سانغي، الذين قصر في التصرف، أعفي من مهامه بينما يجري حاليا تحقيق داخلي.

شنها تحالف القوى الديمقراطية على المواطنين الكونغوليين، مما اضطر ٦٦٠٠٠ كونغولي إلى الفرار من ديارهم. والأفعال التي ارتكبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت في تصاعد، مع ورود تقارير عن شن هجمات على الأراضي الرواندية كذلك.

أما اليوم، وعن طريق الجهود المشتركة للقوات المسلحة الكونغولية وقوات الأمم المتحدة، فإن حركة إم - ٢٣ لم تعد موجودة. واليوم، توصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبتكلفة كبيرة من جانب أفرادها، إلى تبيد تحالف القوى الديمقراطية. واليوم، هناك قرابة ٤٠٠٠ مقاتل من مختلف الجماعات الكونغولية المسلحة قد استسلموا. واليوم، يبدو أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدأت تتزع سلاحها طوعا، بينما عاد حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى ديارهم.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، لم نكن لتصور وضع حد للصراع مع حركة إم - ٢٣، ناهيك عن الاتفاق على نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولكن اليوم، وبفضل الإعلانات التي جرى توقيعها في نيروبي خلال كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن تلك العملية ماضية قدما. وإني أحيي الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالالتزامات التي قطعتها في نيروبي، عن طريق سن قانون العفو العام، وتوفير الفرصة لمقاتلي حركة إم - ٢٣ السابقين في أوغندا ورواندا بغية التقدم بطلب نيل العفو. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ إعلانات نيروبي بطيئا جدا. فالمقاتلون السابقون وأسرههم ما زالوا يعيشون في المخيمات في ظل ظروف صعبة. إعلانات نيروبي تنص بوضوح على إعادة الإدماج على أساس فردي في إطار خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لذلك، نولي اهتماما كبيرا لتقارير تفيد عن عودة عناصر حركة إم - ٢٣ السابقين عبر الحدود من خارج عملية نزع

مايو، قدّمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة لترح السلاح طوعاً في غضون ٢٢ يوماً، وطلبت الدعم اللوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة. إن هذه الخطة تتوخى إعادة تجميع مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في معسكرين شمال كيفو وجنوبها، على أن يتبع ذلك انتقال سريع إلى معسكر مؤقت في كيسانغاني - خارج المعسكرين في كيفو - حتى يتم التوصل إلى حل نهائي. لقد جعلت ذلك الأولوية الأولى للبعثة. وبين عشية وضحاها، هياً فريقين الرحلات الجوية، وجّه الشاحنات، والأغذية، والخيام، والمياه، والمرتبات، والبطانيات، وأعدّ المعسكرين في شمال كيفو وجنوبها. ومنذ ذلك الحين، جرى طوعاً نزع سلاح ١٨٦ مقاتلاً و ٤٣٠ ممن يعملونهم. وحتى الآن، وقرنا الأمن، إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن الخدمات الطبية، ونحو ٤٦ رحلة جوية خاصة، وما يزيد على ٢٠ طناً من المواد الغذائية.

وأُسفر الاجتماع الوزاري المشترك بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في ٢ تموز/يوليه في رواندا عن تمديد المهلة الزمنية من ٢٢ يوماً إلى ستة أشهر، اعتباراً من ٢ تموز/يوليه. وفسرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هذا القرار بأنه دعوة لتعطيل العملية. بالإضافة إلى ذلك، تسبب تواصل انعدام الضغط العسكري في تجميد العملية. منذ ٢ تموز/يوليه، لم تحدث أي حركة إلى المخيم المؤقت في كيسانغاني، وفقاً لخطة الحكومة. ومما لا يخلو من دلالة أنه خلال الأسبوع الذي أعقب قرار لواندا، ألغت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ثلاثة اجتماعات. ومنذ ذلك الحين، أوفدت جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من البعثات لإقناع القوات الديمقراطية

لقد سلّط هذا الحادث الضوء على الحاجة إلى نقلة نوعية في التفكير والعمل من جانب قوات الأمم المتحدة - من رد الفعل إلى الوقاية، ومن الجمود إلى التحرك، ومن عقلية الحماية بالتواجد إلى الحماية بالعمل. إننا أوعزنا، قائد القوة وأنا، إلى الفرق التابعة لنا، العسكرية والمدنية على حد سواء، أن تتبع قاعدة بسيطة واحدة عندما تكون الأرواح في خطر: "لا تسأل، بل تصرف". وأدعو جميع البلدان المساهمة بقوات إلى المشاركة في هذا النهج القوي لحفظ السلام، وفي هذا التوجه الآيل إلى حماية المدنيين بنشاط.

إن الأولوية الأولى للبعثة هي وضع حد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فمنذ عام ٢٠٠٢، هناك ما يزيد على ١١٠٠٠ مقاتل من هذه القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تم بنجاح نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في المجتمع الرواندي. وتقدر جمهورية الكونغو الديمقراطية أن حوالي ١٥٠٠ مقاتل لا يزالون في البلد. هذا كل من تبقى - ١٥٠٠ مقاتل ومن يعملونهم. نحن الآن في المرحلة النهائية. لقد حان الوقت لهؤلاء المقاتلين الـ ١٥٠٠ كي يوقفوا القتال. وحان الوقت لأولئك المطلوبين من العدالة أن يمثلوا أمام المحاكم المناسبة. وحان الوقت لأولئك الذين بوسعهم العودة إلى رواندا أن يفعلوا ذلك. وأرحب باستعداد رواندا لقبول الذين تطبّق عليهم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما فعلت مع الآلاف من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين.

في كانون الثاني/يناير، أحررت المجلس أن الضغط العسكري سيكون ضرورياً لتحقيق نزع السلاح - وكان ذلك صحيحاً. لقد أعلنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التزامها بتزع السلاح، ولكن دعونا نعترف بأنها فعلت ذلك مرات عديدة من قبل. إن النية المعلنة من جانب الحكومة الكونغولية هي توطئ بقايا مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٧ أيار/

كما أنني ممنن للغاية للتعاون الوثيق الذي أبدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لنا بغية التوصل إلى حل سلمي. كما أشعر ببالغ الامتنان لالتزام الرئيس كابيلا كابانغ باللجوء إلى العمل العسكري المشترك في حال فشل الوسائل السلمية. يجب أن تنفق معا على معايير لتقييم مصداقية عملية نزع السلاح الحالية ولا تتخاذ مسار عمل مشترك إذا ما اعتبر ذلك غير كاف. وأقترح المعايير التالية: عدد ونوعية المقاتلين الذين سلموا أنفسهم وأسلحتهم؛ تسليم المدانين بارتكابهم إلى المحاكم الدولية؛ استعادة سلطة الحكومة على المناطق التي تم إخلاؤها؛ الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة؛ وقف الانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة؛ وقف عمليات التجنيد الجديدة.

وفي الوقت نفسه، أقترح القيام بعمل عسكري مشترك ضد الفصائل التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي لا ترغب في إلقاء السلاح واتخاذ إجراءات ضد الذين يواصلون ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وسيمثل القضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نقطة تحول من شأنها أن تغير جذريا الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. إذا أصبنا، فإن المكاسب ستتجلى: السلام والاستقرار والرخاء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لصالح السكان، الذين عانوا الكثير. ولكن إذا أخطأنا، ستتعرض العملية ويطول أمد النزاع. علينا جميعا أن نلتزم بكل ما في وسعنا للاضطلاع بهذا العمل.

ورسائلي إلى المجموعات المختلفة هي كالتالي.

إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يجب أن تغتنم هذه الفرصة الأخيرة وتمضي قدما في هذه العملية. يجب على جميع المقاتلين، بمن فيهم القادة، نزع سلاحهم الآن. يجب أن تتوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان الآن. يجب تقديم المدانين بارتكابهم إلى العدالة في المحاكم الدولية.

لتحرير رواندا بالمضي قدما. لكن قيادتهم تجاهلت إلى حد كبير تلك الوفود. وترفض إصدار الأوامر بنقل المجموعات الأولى خارج المخيمات الأولية، وتمنع المزيد من عمليات نزع السلاح. إنها إشارة خطيرة بعدم التعاون. وحالة الجمود تعني أننا نتراجع. بيد أن التجربة أظهرت أن مزيجا من الضغوط السياسية والعسكرية هو السبيل الوحيد نحو تحقيق عمليتي نزع السلاح والتسريح. لذا أشعر بالامتنان لتوافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن الخيار العسكري لا يزال مطروحا بقوة على الطاولة حال استمرار تعثر العملية.

لذلك أشعر بالقلق إزاء أمن الذين يقيمون في المخيمات. وتبذل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قصارى جهدها لتوفير بيئة آمنة. ومع ذلك، كلما قلت أعداد المقاتلين السابقين ومعاليهم في مخيمات التجميع وعجلوا بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا، كان ذلك أفضل.

وتدعو هيئة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى استعراض لثلاثة أشهر في تشرين الأول/أكتوبر. يجب أن تكون تلك لحظة التقييم الجدي لمصداقية عملية نزع السلاح. كما يجب أن تكون لحظة تقرير إذا كنا سنواصل المضي قدما. وأشيد بالوزير تشيبياندا نتونغامولونغو لعقده اجتماعات التنسيق، والجمع بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا على ثقة بأن عقد مؤتمر قمة مصغر في لواندا الأسبوع المقبل سيحقق القرارات اللازمة لدفع العملية إلى الأمام.

ومن خلال عمليات طرد مختلف الجماعات المسلحة من المناطق في شمال كيفو، بدأت جزر الاستقرار تخرج من بحور التقلبات. وبدأت سلطة الدولة تعود تدريجياً. وقد عاد ما يقرب من ألف من عناصر الشرطة الوطنية أو نشرت لأول مرة. ومع عناصر الشرطة شهدنا تحسناً في الأمن في بعض المناطق وعودة المشردين. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إعطاء الأولوية لعودة الشرطة الكونغولية وموظفي الخدمة المدنية لتعزيز تلك المكاسب.

وفي الأسواق، حيثما أصبح السفر في جميع أنحاء المقاطعة أيسر، صارت السلع مثل الملابس والأحذية والكتب والأدوية متاحة على نحو متزايد. وبالمثل، يتمكن المزارعون من العمل بأمان في حقولهم والتجار يستجلبون المزيد من السلع إلى السوق، وانخفضت أسعار المواد الغذائية ٢٠ في المائة، و ٣٠ في المائة ووصل الانخفاض إلى ٥٠ في المائة. وبوسع أم في كيوانجا روتشورو أن تشتري المواد الغذائية الأساسية لأسرتها أن ترى انخفاضاً في فاتورة مشترياتها بمقدار ٢٥ في المائة.

ومع ذلك، لا تزال المكاسب هشة. تواصل المجموعات المنشقة وبقايا الجماعات المسلحة التحرش بالسكان المدنيين والانخراط في الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتهريب، وفرض الضرائب غير القانونية.

وعلى الصعيد الوطني، تهيمن الانتخابات على الخطاب السياسي. من خلال المساعي الحميدة، تمثل هدي في التوصل إلى تسوية الخلافات. ومن خلال الحوار الشامل وحده نستطيع أن نأمل في إرساء الأساس لعملية انتخابية حرة ونزيهة وذات مصداقية، تسهم نتيجتها في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار.

ومن الأهمية بمكان منح المعارضة مساحة للتعبير عن نفسها. وتراقب عن كثب فرقة العمل المعنية بالحوادث الانتخابية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

إلى الحكومة الكونغولية، هذه عمليتها أيضاً. نحن هناك في الكونغو لتقديم الدعم إليها في كل خطوة على الطريق. لكننا نتطلع إليها لجمع كافة الجهات المعنية - الشركاء الإقليميين والدوليين والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على حد سواء - في اتفاق بشأن المضي قدماً في الطريق.

إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أود أن أعرب عن عميق تقديري ودعوتي. يعتمد النجاح على مشاركتها المستدامة ودعمها. يجب أن يضطلعاً بكل ما في وسعها للضغط معاً على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للانخراط؛ لا بد أن يقيم استعراض الثلاثة أشهر بجدية مصداقية عملية نزع السلاح.

إلى الجهات الفاعلة الإقليمية، ينبغي أن تستخدم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والمساعي الحميدة للرئيس الأنغولي دوس سانتوس باعتباره رئيساً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإيجاد حلول توفيقية مستدامة بشأن المصالح المتضاربة التي تسببت في زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عقود.

وأخيراً، إلى المجتمع الدولي، أطلب منه أن يفتح أبوابه لتقديم الوجهة النهائية للمقاتلين السابقين غير القادرين على العودة إلى رواندا أو غير الراغبين في ذلك - وتوفير مستقبل يتسم بالسلام لأبنائهم ولأبناء المنطقة.

لقد تسلقنا بسرعة منحدر حاد نحو تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بخطة نزع السلاح وعملية التسريح وإعادة الإدماج الوطنية، التي استكملت في تموز/يوليه، باعتبارها خطوة حاسمة في تحقيق الاستقرار في الشرق. وحينما تدخل حيز التشغيل، قد يقاوض المزيد والمزيد من المقاتلين سيوفهم وأسلحتهم بالمحارث. ولكن تكلفة برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين كبيرة. ولا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على أهمية سرعة تقديم المانحين دعمهم لخطة الحكومة.

وقد أدخل عدد كبير من الجماعات المسلحة إلى كتب التاريخ. وهناك آخرون سيتبعونهم. وعلاوة على ذلك، هناك عدد متزايد من النساء والرجال الكونغوليين قادرين على توشي مستقبل أفضل. لكن هذه التطورات الإيجابية ليست سوى بداية لإرساء سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحن نواصل العمل معاً كل يوم لتحقيق ذلك. وأود أن أضيف أن هذا التقدم، بين أشياء أخرى، نتيجة الالتزام اليومي والتصميم الثابت من جانب جميع موظفي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أقدر وأبرز بشكل خاص أهمية العمل الدقيق، وغير المرئي غالباً، لمساعدتي شؤون الاتصال بالمجتمع المحلي. فهؤلاء الزملاء الوطنيون هم الرابط العضوي بين قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشعب الذي تحميه.

وأشكر أيضاً الرئيس وزملائي في مجلس الأمن، الذين يمنحنا دعمهم الحاسم الثابت القوة، ويمكننا من التقدم بثقة واقتدار نحو إتمام ولايتنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون.

**السيدة روبنسون** (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب المجلس في ظهوري الأخير بصفتي مبعوثاً خاصاً للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وعليّ أن أعترف بأنني أعاني فعلياً آلام الانسحاب، وأنا على يقين بأنها ستكون أكثر إيلاًماً في الأسابيع المقبلة. وأودّ أن أردد ما قاله مارتن كوبلر، وأعرب عن تقديري العميق لعلاقة العمل الوثيقة التي كانت لي معه ومع زملائه في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أودّ أن أعرب عن امتناني للأمين العام على منحي ميزة الخدمة بهذه الصفة، فضلاً عن

في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالة، لا سيما فيما يتعلق بإلقاء القبض مؤخراً على عضو البرلمان إيوانغا.

ومن الأهمية بمكان كذلك أن تستند القرارات الانتخابية إلى الدستور الكونغولي، الذي يهدف إلى إرساء قاعدة دائمة لجمهورية جديدة، ومنع العودة إلى الممارسات غير الديمقراطية للماضي. إن نشر الجدول الزمني الانتخابي للانتخابات المحلية في أيار/مايو يعد خطوة أولى طيبة. وأتفهم قيود الميزانية والقيود التشريعية التي تفرضها الحكومة على نشر جدول زمني على نطاق عالمي. ولكن الجهات المانحة تفهم بوضوح أن خارطة الطريق خلال عام ٢٠١٦، مع الالتزام المالي الكافي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، شرط أساسي لتقديم دعمها.

واتسم إصلاح القطاع الأمني بسمعة سيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن خلف هذا المصطلح يكمن الهدف بسيط - ألا وهو جعل الناس يشعرون بالأمان في عيش حياتهم؛ الذهاب إلى المدرسة، أو إلى العمل أو إلى السوق؛ إعالة أسرهم من دون خوف؛ الثقة بأن وجود عناصر الشرطة وقوات الجيش لحمايتهم. كما يعد إصلاح القطاع الأمني شرطاً أساسياً لخروج بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من البلد. ولا يمكن إلا لقوة رد سريع تتسم بالكفاءة أن تحل محل لواء التدخل التابع للبعثة.

ولا يزال إحراز التقدم بطيئاً. ومع ذلك، أرحب بمشاركة الحكومة مؤخراً في فرقة عمل إصلاح القطاع الأمني واستعدادها للعمل معاً لتحديد المعايير ووضع خارطة طريق للمضي قدماً. ولدي ثقة بأن وحدة إصلاح القطاع الأمني التي عززتها البعثة مؤخراً ستستفيد من تلك التطورات.

(تكلم بالفرنسية)

قضيت في هذا المنصب عاماً حتى الآن. ويسرني أن أرى بعض التقدم الملموس.

تحدد الإجراءات ذات الأولوية، فضلاً عن آلية الرصد والتقييم لتنفيذ التزامات الدول الأعضاء. لقد كانت تلك حقاً خطوات أولية هامة لمنطقة يُعرف أنها عاشت حرباً منذ وقت غير طويل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدى تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في الشهور الـ ١٨ الماضية إلى تعزيز الحوكمة والملكية الجماعيتين في المنطقة. وقد استفادت جهودي كثيراً من التصميم الذي أثبتته القيادة في المنطقة على تولي الملكية والمسؤولية عن إيجاد حلول للسلام والأمن والتنمية. والدليل على ذلك هو مؤتمر القمة المصغر لرؤساء الدول، المقرر أن يعقده في الأسبوع المقبل الرئيس دوس سانتوس، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لمعالجة المسائل الراهنة. لذا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر بشكل خاص الرؤساء إداواردو دوس سانتوس، يويري موسيفيني، جوزيف كاييلا، بول كاغامي، أوهورو كينياتا، جاكايا كيكويت جاكوب زوما على جهودهم الحثيثة لضمان تحقيق أهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وإني في الحقيقة أشكر جميع رؤساء الدول والحكومات الآخرين للبلدان الموقعة، والأمانات العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على التعاون والتأزر الناشئين، اللذين اعتبرهما حيويين لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

والدعم الدولي من قبل الشركاء الرئيسيين يبقى أساسياً الآن وفي المستقبل القريب. وأود أن أشكر زملائي، أعضاء الفريق الدولي للمبعوثين، فريق الاتصال الدولي، مفوضية الاتحاد الأفريقي، البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة، على سبيل التمثيل لا الحصر، على التعاون والدعم المفيد اللذين قدما لي في تنفيذ ولايتي، وعلى الإدراك المتطور للحاجة الماسة إلى مواصلة البرامج والسياسات في المنطقة لدعم إطار السلام والأمن والتعاون.

امتناني لكم، أعضاء المجلس، على الدعم الحاسم الذي قدّمتموه لي خلال الشهور الـ ١٨ الماضية. ويسرني أن أشير، كما يثبت من هذه الجلسة والمناقشات ذات الصلة عصر اليوم، إلى أنّ التزام المجلس بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى يبقى ثابتاً.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الاستثنائية في لحظة حرجة للسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، قبيل اجتماع آلية الإشراف الإقليمية في نيويورك في أيلول/سبتمبر، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

وعلى الرغم من الموارد البشرية والمادية الهائلة الموجودة في منطقة البحيرات الكبرى، فإن عقوداً من الحرب والريبة العميقة كانت قد أدت إلى ضرر وبؤس كبيرين حين توليت عملي قبل نحو ١٨ شهراً. لكنّ الأمل لم يُفقد. وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى أتاح فرصة فريدة للحلول الشاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع مشاركة شاملة وناشطة من جانب المجتمع المدني، بما يشمل النساء والشباب، بغية إحلال سلام دائم مع أمن وتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ومع أنّ الجهود لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون قد واجهت تحديات متوقعة، فإنني أبقى متشجعة بالآفاق والفرص التي يوفرها الإطار والإنجازات البارزة التي سجّلت حتى الآن.

إنّ تنفيذ بنود الإطار شكّل متدي بارزاً، هو لجنة الدعم التقني، المكوّنة من ممثلين رئيسيين لرؤساء الدول والحكومات، تحت رعايتي مع الاتحاد الأفريقي، للتداول وتقديم المشورة بشأن تجسيد الالتزامات الإقليمية. وهذه التفاعلات الدورية رفيعة المستوى، مدعومة بمكثبي في نيروبي، حسّنت كثيراً تدفق الاتصال والتفاهم المتبادل، وأدكت الشعور بالحاح بالإجراءات الجماعية، كما تجسّدت في صياغة خطة العمل الإقليمية التي

الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الرئيس دوس سانتوس، والأمانة العامة للمؤتمر لضمان إحراز تقدم بشأن المؤتمر المخطط لاستثمار القطاع الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أقرته آلية الإشراف الإقليمي. وقد عقدت في ١١ حزيران/يونيه، بالترابطة مع اتفاق الأمم المتحدة العالمي، طاولة مستديرة في أديس أبابا حول الاستثمار المسؤول في منطقة البحيرات الكبرى، استقطبت أكثر من ١٠٠ مشارك من القطاعين الخاص والعام، والبلدان الموقعة، وشركاء التنمية والمؤسسات الإقليمية والدولية لتمويل التنمية. وفي أيلول/سبتمبر، ستستضيف أنغولا مشاورات إقليمية على مستوى وزاري، ستجمع معاً البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وممثلي القطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين بغية التصديق على إحاطة موجزة حول فرصة استثمارية للمنطقة، وإنجاز المناقشات لمؤتمر الاستثمار.

ومع أنه أحرز بعض التقدم حتى الآن، فإن الكثير من العمل مطلوب في الأيام المقبلة، وهناك تحديات جدية تواجه تحقيق السلام الذي لا رجعة فيه، كما أشار صديقي مارتن كوبلر فعليا. وإذا لم تُعالج المسائل فوراً وبفعالية، فإن التحديات في إمكانها إبطال التقدم المحرز وتقويض السلام والأمن في نهاية المطاف.

وتشمل هذه التحديات التنفيذ البطيء لبنود إعلانات نيروبي التي أعقبت اختتام حوار كمبالا، والحالة الإنسانية، بما فيها حالة حقوق الإنسان، واستمرار الإفلات من العقاب، والمحنة المتواصلة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، واستعادة سلطة الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسريع إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة توترات سياسية وقلقاً عاماً نتيجة السياسات الانتقالية والجداول الزمنية الانتخابية في عدة بلدان موقعة في السنتين المقبلتين، إلى جانب انعدام الثقة السائد في المنطقة.

وما هو محوري بالقدر نفسه لنجاح هذا الإطار هو المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، وبخاصة النساء والشباب، الذين يُتَرَكُون في أغلب الأحيان خارج عمليات صنع القرارات، على الرغم من مصلحتهم النسبية البارزة في شؤون المنطقة. وقد عملت مع المجتمع المدني في المنطقة لإيجاد منبر نسائي لإطار السلام والأمن والتعاون، ليس بصفته آلية منفصلة، ولكن بصفته منبراً تعزيزياً لدعم جميع الجهود الإقليمية والوطنية الهادفة إلى إعطاء المرأة صوتاً وتيسير مشاركتها النشيطة في تنفيذ ذلك الإطار.

وحلقات العمل التخطيطية الوطنية والإقليمية تجري حالياً بدعم من مكنتي، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لإنشاء تحالف للمجتمع المدني في المنطقة، بغية ضمان مساءلة الحكومات عن التزاماتها بمقتضى إطار السلام والأمن والتعاون. وإني ممتنة حقاً لرؤية التحفُّز الناشئ لدى تلك الشرائح الحيوية من المجتمع نحو تحقيق الأهداف المحددة في إطار السلام والأمن والتعاون.

لقد كانت مهمتي الميدانية الأخيرة حضور مؤتمر القمة الاستثنائي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن مكافحة بطالة الشباب هناك، وهو مشروع مدعوم من الصندوق الاستئماني الذي أنشأته في مكتب المبعوث الخاص لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وإني متشجعة بتصميم الحكومات في المنطقة على التصدي للخطر الذي يلوح في الأفق لنمو متسارع للسكان الشباب مع فرص راكدة، إذا لم تكن متراجعة، عبر المنطقة.

والتعبُّب السريع لتنفيذ ركن التنمية من إطار السلام والأمن والتعاون يبقى أولوية رئيسية لجهودي. فحين تنمو سبل المعيشة والاقتصاد، ترتفع سُحْب العنف والاضطراب لا محالة. ولتلك الغاية، عملت مع الرئيس الحالي للمؤتمر

ومفادها أنه يجب إزالة جميع القوى السلبية، ومن المأمول من القمة المصغرة المرتقبة أن تعطي إشارة واضحة في هذا الصدد. أما فيما يتعلق بمداول المواعيد الانتخابية في المنطقة، فأحيط علما بالخطوات الإيجابية التي اتخذت في بوروندي، لا سيما تلك المتعلقة بإدخال تحسينات على الإطار الانتخابي واعتماد قانون الانتخابات بتوافق الآراء. بيد أنه يجب على الحكومة أن تفعل المزيد لكبح العنف المسلح القائم على دوافع سياسية. سيكون في غاية الأهمية أن تعمل ليس فقط مع السلطات في بوروندي ولكن في جميع البلدان الأخرى في المنطقة حيث من المقرر إجراء انتخابات خلال السنوات القليلة القادمة من أجل ضمان توفير حيز سياسي كاف، بما في ذلك الحريات الفردية والجماعية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

إن إطار السلام والأمن والتعاون يوفر الحلول لدوامات الصراعات التي دامت لعقود. ومن غير المعقول أن نتوقع التوصل إلى حلول بين عشية وضحاها. لذلك يجب أن تكون نظرتنا طويلة الأجل إذا أردنا ضمان عائد ملموس على الالتزامات الواردة في هذه الخطة التاريخية من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويجب أن نواصل تعزيز الإطار، والعمل مع القيادة في المنطقة مهما استغرق ذلك من وقت لجني المنافع اللازمة لشعوب المنطقة التي ما زالت تكابد عواقب الصراع. وأهيب بالمجلس أن يقدم لخلفي، السيد سعيد جينيت، كل الدعم الذي سوف يحتاجه للقيام بولايته بوصفه مبعوثا خاصا. سوف يقود فريق جيد في نيروبي، وسوف يستفيد، مثلما استفدت أنا، من دعم القيادة العليا في الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أشكر رئيسة ديوان مكتب الأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الدعم الميداني، ومستشاري الخاص، موديو توري، والموظفين في نيروبي، وكذلك مارتن كوبرل وفريقه في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

وإنني أدعو الأطراف، بدعم من رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى المتابعة السريعة للزيارات التقنية مؤخرا لأوغندا ورواندا من قبل وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية بدء عملية إعادة توطين الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس المؤهلين لذلك، وتنفيذ البنود الأخرى من إعلانات نيروبي وينبغي أن يكون هناك جدول زمني ورصد دقيق لتنفيذ تلك العملية.

أحيط علما بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا آلية الرقابة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في قياس النقاط المرجعية والمؤشرات للوقوف على التقدم المحرز بشأن الالتزامات الوطنية. ينبغي متابعة ذلك باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التصدي للأسباب الجذرية، كما ورد في إطار السلام والأمن والتعاون. ويشترك مكنتي حاليا على صعيد العمل مع مراكز التنسيق الإقليمية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في تقييم حالة المشردين داخليا واللاجئين. ينبغي أن توفر النتائج المستخلصة المعلومات الأساسية اللازمة للمزيد من المشاركات على مستوى القمة في المنطقة.

يذكر أعضاء المجلس أنني في ٣١ أيار/مايو رحّبت بإعلان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا استسلامها الطوعي. ومع ذلك، لا يزال يتعين على العملية إحراز قوة محرقة كافية لكي تظهر أنها جديرة بالثقة، ومرة أخرى لم يتمكن مارتن كوبرل من إحراز أي تقدم في الأسابيع الأخيرة مما يبعث على عميق القلق. إذا ما حققت العملية شيئا، فإنها ولدت دوافع قوية للقلق في المنطقة وخارجها يجب ملاحظتها بعناية والتعامل معها للإبقاء على بناء توافق الآراء الذي تحقق في السابق حول المجموعات المسلحة غير الشرعية التي نشأت داخل المنطقة، وإبقاء التركيز منصبا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن تهيئة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كانت المواقف المتخذة واضحة جداً

لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا، وفي الإطار الإقليمي الذي تعمل فيه، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

على الرغم من بعض المشاكل التي اكتنفت عملية الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما يتعلق الأمر بإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، نعتقد أنه يمكن أن تحدث تطورات إيجابية إذا مارس المجتمع الدولي ضغطا شديدا وتدخلا على نحو مناسب، وإذا أخذ جميع أصحاب المصالح المفاوضات السياسية على محمل الجد والإنصاف، واحترام جميع الاتفاقات المبرمة. نعتقد أنه من خلال الحوار البناء والتدابير المشتركة، يمكننا مراعاة الشواغل والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية، وإيجاد حلول عادلة ودائمة. وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية أنغولا تأييدها للجهود المبذولة في البلدان المذكورة أعلاه لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء. ينبغي أن تتلقى المساعدة العاجلة، لا سيما التقنية والإنسانية التي تهدف إلى المساهمة في إيجاد حل فعال للمشاكل السياسية والاجتماعية ودعم خططها للتنمية المستدامة.

منذ تولي أنغولا الرئاسة الدورية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لم تدخر جهدا لإيجاد حلول دائمة لإنهاء الحرب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوصل إلى توافق في الآراء والتقارب في المواقف في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في التسليم الطوعي ونزع السلاح من جانب أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بهدف العودة إلى الوطن. إن الأعداد التي تم تخفيضها منهم لا تزال أقل بكثير من القوة المقدرة بزهاء ١ ٥٠٠ رجل مسلح وأسرههم.

بمبادرة من فخامة الرئيس دوس سانتوس، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تشرفت أنغولا

في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما بذلوه من جهود لدعم تنفيذ الولاية المنوطة بي. أعتقد اعتقادا راسخا أنه من خلال العمل جنبا إلى جنب مع المنطقة، واتباع نهج مشترك وتوفير الإرادة السياسية، فإن لدينا إطارا من الأمل سيكفل لنا بلوغ تلك النقطة التي وردت في قصيدة للشاعر الأيرلندي شيموس هيني عندما قال "الأمل والتاريخ يتشاطران نفس القافية".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة روبنسون على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواو مانويل غونزاليس لورينسو، وزير الدفاع في أنغولا وممثل رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

السيد لورينسو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): نقدر الدعوة إلى المشاركة في هذه الجلسة بشأن الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى، ومناقشة شواغلنا المشتركة حول المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

تعتقد هذه الجلسة في سياق دولي معقد يتطلب من المجتمع الدولي اهتماما خاصا وتدخلا جادا إذا ما أريد إيجاد حل فعال للصراعات التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. نعرب عن امتناننا لكون حل الصراعات في أفريقيا محور تركيز الأمم المتحدة وسائر المؤسسات السياسية والكيانات المكرسة للسلام والتضامن والخير المشترك وتوحيد جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الصراعات.

هذه الحالات ناجمة عن العوامل السلبية التي تتطلب اهتمامنا وتدخلا إذا ما أردنا تغييرها وإذا ما أردنا أن نكون قادرين على بناء عالم أفضل وأكثر أمانا للجميع. ستواصل جمهورية أنغولا الإسهام بنشاط في الجهود الرامية إلى بلوغ الاستقرار في العالم والحفاظ عليه بتحمل مسؤولياتها الدولية،

في شباط/فبراير ٢٠١٣، وفي أديس أبابا، عندما تم التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، قليل من تصوروا التقدم الذي نشهده اليوم: التقدم ضد الجماعات المسلحة، حيث قبل أكثر من ٤٠٠٠ شخص عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتقدم من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية صوب تنفيذ التزاماتها بموجب ذلك الإطار، بما في ذلك إجراء حوار وطني لبناء مشاركة أوسع؛ والتقدم على صعيد منع العنف الجنسي في النزاع من خلال تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية لخطة العمل الوطنية بقيادة الممثل الشخصي للرئيس. والمنطقة هي قائد ذلك التقدم.

أود أن أكون واضحاً وأنا أؤكد على الأهمية التي أعلقها على قيادة المنطقة لذلك العمل، وشعوري بالامتنان للتقدم الذي تحقق بفضل الالتزام والطاقة الموجودة داخل المنطقة.

اليوم، ونتيجة للتقدم المحرز حتى الآن والفرصة السانحة لنا الآن، يمكننا أن نتصور موقفاً في غضون عامين حيث كل الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لم تعد تشكل تهديداً والإفلات من العقاب قد انتهى، والدورة الانتخابية قد استكملت وفقاً لدستور في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتقليص قوام البعثة وقد غدا اقتراحاً واقعياً، وقوات الأمن الكونغولية وقد اضطلعت بمسؤولية أكبر من أي وقت مضى عن أمن البلد.

ولكن، لكي يتسنى لنا اغتنام هذه الفرصة بكل ما تستحقه من عزم وهمة وإحراز تقدم بالسرعة الواجبة، فإن ما نحتاج إلى تحقيقه بحلول نهاية العام واضح تماماً، ويتمثل في التنفيذ الكامل والسرير لحوار كمبالا - وخاصة حالة إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن؛ ونزع السلاح الكامل والسرير للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2014/450)، فهؤلاء ما زالوا

باستضافة سائر مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات لمناقشة المسائل المتعلقة بالسلام في وسط المنطقة الإقليمية من قارتنا بشكل عام، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص. وستواصل جمهورية أنغولا التمسك بمبادرات وإجراءات المجتمع الدولي ودعمها والتي ترمي إلى استعادة السلام والاستقرار في أفريقيا، وفي العالم بشكل عام والحفاظ عليهما، وتشجيع تعزيز التفاهم والتعاون بين الأمم من أجل بناء عالم أفضل للجميع. إني لعلى يقين من أن هذا الجلسة المكرسة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في التعايش السلمي، والوثام، والتفاهم، والتضامن والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أنه لشرف عظيم لي أن أترأس جلسة مجلس الأمن في الوقت الذي تتاح فيها لنا فرصة فريدة لإدخال السلام والاستقرار في حياة الكثيرين. أعرب عن امتناني للممثل الخاص والمبعوث الخاص على عبارتهما في المجلس هذا الصباح. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسيدة ماري روبنسون على تصميمها وتفانيها سعياً إلى إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ومن حسن حظنا أن لدينا بديلاً ممتازاً يتمثل في شخص السيد سعيد جينيت. وأشكر أيضاً السيد مارتين كوبلر على عمله الدؤوب من أجل تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنا أؤيد كلامه فيما يتعلق بعمليات القتل في موتارولي. فحماية المدنيين جزء أساسي من عمل البعثة ومن الأهمية الحيوية أن يضطلع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بتلك المسؤولية.

لقد قلنا كثيراً إن لدينا الآن فرصة نادرة لكسر حلقة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ولكن، يجدر بنا أن نذكر أنفسنا لماذا سنحت تلك الفرصة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

**السيد لاميك** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على وجودكم بيننا اليوم، مما يشهد على التزامكم تجاه منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص. كما أشكر السيدة ماري روبنسون، المبعوث الخاص للأمم العام لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، والسيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمم العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والوزراء الذين يتشرف المجلس باشتراكهم في الجلسة.

المسيرة التي قطعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في مدة تزيد قليلاً على ١٨ شهراً هي مسيرة لافتة للنظر. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، سقطت غوما - المدينة الرئيسية في الجزء الشرقي من البلاد - في أيدي جماعة متمردة في أقل من ٢٤ ساعة، وتمت السيطرة على كل كيفو تقريباً على أيدي مختلف الجماعات المسلحة التي تنافست في تنفيذ هجمات عنيفة وهمجية ضد المدنيين.

واليوم، قد منيت حركة ٢٣ آذار/مارس بالهزيمة وسلم عدد من الجماعات المسلحة أسلحتها. وبفضل قواتها المسلحة وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت الحكومة الكونغولية في استعادة السيطرة تدريجياً على جزء من أراضيها كان بعيد المنال لفترة طويلة جداً، فيما بدأ النازحون في العودة إلى قراهم.

لكن، ما زالت هناك تحديات هائلة، ولا بد لنا أن نعمل معاً صوب تقدم دائم. فالترام المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، ونشر أكبر عملية حفظ السلام للأمم المتحدة ينبغي أن يساعد على وضع حد لدوامه العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم الحكومة الكونغولية، التي يعتبر عملها أساسياً.

يشكلون تهديداً كبيراً. لقد فوضنا البعثة باستخدام القوة من جانب واحد لتحديد كل المجموعات المسلحة. وينبغي أن نكون مستعدين لاستخدامها ما لم تكن عملية نزع السلاح سريعة أو ذات مصداقية، بنفس الطريقة التي استخدمناها لكي نحقق تقدماً ضد المجموعات المسلحة الأخرى التي تشكل تهديداً مماثلاً لحماية المدنيين. ولا بد أيضاً من التنفيذ الكامل والسريع للالتزامات الوطنية، بما في ذلك الإصلاحات الأوسع المطلوبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن.

بعد عامين، سنكون قد أهدرنا هذه الفرصة إن لم يكن بوسعنا التطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم الفعلي والملموس. وعلى الرغم من التقدم الممتاز المحرز، فإن تقرير الأمين العام واضح، ففي أكثر من حالة، كان التقدم بطيئاً جداً وهشاً للغاية.

يجب أن نبقى عازمين في السعي لتحقيق السلام. ويجب أن يتركز عملنا خلال العامين القادمين على ثلاثة مبادئ كما تصبح الفرصة واقعاً. أولاً، دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تطبيق برنامجاً أو إصلاحاً وتنفيذ التزاماتها الوطنية؛ ثانياً، دعم العمليات الإقليمية في تعاونها العابر للحدود؛ ثالثاً، دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تواصل التحول لتكون أكثر فعالية في الوفاء بولايتها.

وتتحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع والبعثة مسؤولية كبيرة لتحقيق التقدم، مثلما يفعل جميع أعضاء المجلس. ومن خلال المداخلات التي ستجرى أثناء المناقشة، أتمنى أن يعرفوا أنهم يحظون بكامل دعم المجلس. وعندما يستعرض المجلس التقدم المحرز في المرة القادمة، أمل أن نسمع كيف كان التقدم كاملاً وسريعاً.

أستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس.

هناك تحديات قصيرة وطويلة المدى ينبغي التغلب عليها. في المدى القصير، كما قال الممثل الخاص والمبعوث الخاص، يجب أن تستمر المعركة ضد الجماعات المسلحة وفقاً للقرارين ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤).

ومع أن حركة ٢٣ آذار/مارس قد هزمت عسكرياً، فهي لم تختفي. تسريح المقاتلين لم يكتمل وآفاق إعادة تجميع الحركة لا تزال تشكل تهديداً كبيراً. ولا بد من ضمان قيام الأطراف الموقعة على إعلانات نيروبي بتنفيذ الأحكام ذات الصلة. فمن جهة، ندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز الجهود الرامية إلى تفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومن جهة أخرى، ندعو أوغندا ورواندا إلى العمل معاً لضمان وضع حد نهائي لأعمال تلك الجماعة.

والهجوم الكبير الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من بعثة الأمم المتحدة ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، وجه ضربة إلى المجموعة. وأسفر الهجوم عن خسائر فادحة في صفوف القوات المسلحة، ونحبيها على شجاعتها أثناء المعارك الصعبة.

ولا يمكن أن ننسى أيضاً الإجراءات المتخذة ضد مختلف جماعات الماي - ماي، بما في ذلك ماي - ماي شيكا والتحالف الوطني من أجل كونغو حر وسيد، التي نشرت الذعر بين السكان المحليين أيضاً.

أخيراً، وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد كانت ولاية المجلس لسنوات عديدة في غاية الوضوح. فالقرار ٢١٤٧ (٢٠١٤) يتطلب التسريح الفوري والدائم لتلك القوات. ونحيط علماً بقرارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتمديد العملية لمدة ستة أشهر إضافية، وعقد اجتماع مقرر في نهاية ثلاثة أشهر. والإطار الزمني للعملية التي لم تظهر تلك القوات أي التزام صادق وملموس بشأنها، يبدو غير متسق في ظل

التوترات والانتهاكات من جانب تلك القوات لأكثر من ٢٠ عاماً. ونزع السلاح السريع لتلك المجموعة المسلحة، والمجموعات الأخرى، هو السبيل الوحيد لتخفيف حدة التوترات واستعادة الثقة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ويجب تركيز أقصى الضغط على قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لضمان التزامها بحسن نية. ويجب أن يبقى الخيار العسكري على الطاولة.

في الأجلين المتوسط والطويل، فإن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في أديس أبابا هو الضمان الوحيد للسلام والأمن الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإصلاح قطاع الأمن فيما يتعلق بالشرطة والجيش والحكم الرشيد واللامركزية والقضاء والإدارة المحلية ليست مجرد شعارات يود المجتمع الدولي ترديدها؛ بل هي أيضاً شروط إيجاد حل طويل الأجل لتنمية البلد. ولا سبيل للخروج من الأزمة دون بناء قدرات فعال لجمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان حماية شعبها في جميع أنحاء البلد، ومواصلة مكافحة الفساد والتهريب. وحسن سير العملية الانتخابية عنصر أساسي للسلام والاستقرار.

ويجب أن تنفذ هذه العملية وفقاً للقواعد الدستورية وفي اتساق مع روح الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي وقّعت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي، على وجه الخصوص، وضع خريطة طريق تتسم بالمصداقية والشرعية في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك وضع ميزانية محددة وإطار زمني لإجراء الانتخابات.

وإن لجمهورية الكونغو الديمقراطية دوراً رئيسياً لتضطلع به في تنفيذ جميع تلك الإصلاحات. وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد تام لمساعدتها، غير أنه ليس بوسعها أن تعمل

وتؤكد مشاركة الوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، على أهمية تنشيط الزخم والإرادة السياسية اللازمين للخروج من دوامة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل نهائي.

وإن في الخسائر المذهلة الناجمة عن هذا النزاع تذكرة مريرة بالمخاطر التي ينطوي عليها: فهناك أكثر من ٥ ملايين من الخسائر في الأرواح، والملايين من الأشخاص المشردين، إلى جانب ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان بحق الرجال والنساء والأطفال في إفلات من العقاب.

لقد شهدنا بعض المؤشرات الواعدة على إحراز التقدم: فهناك هزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس (ام - ٢٣) وإضعاف القوى الديمقراطية المتحالفة، علاوة على اتخاذ خطوات هامة من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب اعتماد قانون العفو العام، وجهود الإصلاح الجارية لجهاز الشرطة، والخطوات المتخذة من أجل استعادة سلطة الدولة في المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة سابقا.

ولكننا نعلم جيدا أن هذه المكاسب ما تزال هشّة ويمكن عكس مسارها، كما ذكرنا بذلك الممثل الخاص للأمين العام، كوبلر، صباح هذا اليوم. فهناك العديد من الجماعات المسلحة التي ما تزال تنفذ عملياتها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال المدنيون يواجهون أعمال العنف المروعة، من قبيل المذبحة التي حدثت مؤخرا في موتارولي، وعدم الاستقرار في كاتانغا، في حين ما تزال وتيرة الإصلاحات الرئيسية التي ينبغي إجراؤها بطيئة للغاية.

وأود أن أركز على ثلاثة مجالات من الضروري إحراز تقدم عاجل فيها، كي يتسنى تحقيق الهدف الذي لا يزال بعيد المنال والمتمثل في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نغتنم الفرصة الحالية المتاحة قبل انعقاد الدورة الانتخابية المقبلة.

بالنيابة عنها. ونكرر التأكيد على دعمنا الكامل للسيد مارتين كوبلر وللأنشطة التي يضطلع بها. ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص لجهوده، إلى جانب تلك التي يضطلع بها قائد القوة، بهدف ضمان تنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ونشيد أيضا باستجابة السيد كوبلر في أعقاب الحادث الذي وقع في موتارولي، ونؤكد له دعمنا الكامل في حوار مع البلدان المساهمة بقوات بغية تنفيذ الولاية التي عهدناها إليه.

ويجب علينا جميعا - في المجلس وفي المنطقة، فضلا عن البلدان المجاورة، والجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات - أن نوفر للسيد كوبلر الوسائل التي تمكنه من الاضطلاع بمهمته على نطاق واسع. ويجب أن يكون التزام الأمم المتحدة دائما وحازما، وأن يرتقي إلى مستوى الآمال التي بعثتها النجاحات التي تحققت في الأشهر الأخيرة.

وفي الختام، أود، أيضا أن أثنى على السيدة ماري روبنسون، على التزامها وعلى الجهود التي لا تكل التي بذلتها على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية بهدف بناء الثقة بين الزعماء في المنطقة وتنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري، الذي لا يزال نرى أنه عنصر أساسي للتسوية الدائمة للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. ونتمنى كل النجاح في هذا المسعى خلفها، السيد سعيد جينيت.

**السيدة كينغ (أستراليا)** (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على ترؤسكم مناقشة اليوم. إن وجودكم هنا اليوم تعبير واضح عن التزام حكومة بلدكم بتحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، كوبلر، والمبعوثة الخاصة روبنسون، والوزير لورنسو، على إحاطاتهم الإعلامية. وأثنى على الدور الهام الذي تؤديه أنغولا بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أرحب بحضور قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجنرال دوس سانتوس كروز، في هذه القاعة.

ويمكن أن تسهم هذه العملية في إحداث تحوّل، وإن جماعات مسلحة أخرى تراقب هذه العملية عن كثب. غير أن احتمال الفشل والسابقة المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن تترتب عنه هما أمران حقيقيان أيضا.

ثانيا، فيما يتعلق بتنفيذ إعلان نيروبي، فقد شهدنا الآثار الناشئة عن تضافر العمل العسكري بين القوات المسلحة الكونغولية ولواء التدخل في إلحاق الهزيمة بحركة ٢٣ مارس، وتسليم ما يقرب من ٤ ٠٠٠ فرد من أفراد الجماعات المسلحة في وقت لاحق. وتمكن ما مجموعه ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من العودة إلى ديارهم في كيفو الشمالية، في حين تمكن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين من العودة إلى كيفو الجنوبية.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو تنفيذ الأحكام الواردة في إعلان نيروبي، بما في ذلك بشأن العفو. ومن الأهمية بمكان أن نكفل عودة عناصر حركة ٢٣ مارس إلى أوطانهم من رواندا وأوغندا، فضلا عن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن شأن هذه العملية أن تحول دون عودة ظهور جماعة تمرد أخرى على غرار حركة ٢٣ مارس، فضلا عن أنها توفر حافزا هاما للعناصر المسلحة الأخرى على التخلي عن أسلوب حياتها الافتراضي العنيف هذا.

وفي الختام، أود أن أترك إلى أهمية التعجيل بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. فقد تضمن ذلك الإطار التزامات واضحة من قبل جميع الأطراف ذات الصلة، للمرة الأولى، بإدماج الجهود السياسية والأمنية والإمنائية - وهي صلة أساسية فيما يتعلق بالتصدي للأسباب الجذرية للعنف. وقد أحرز بعض التقدم على مدى ثمانية عشر شهرا، غير أن الإصلاحات الأساسية ما تزال متخلفة عن الركب، وخصوصا فيما يتعلق بقطاع الأمن وإنشاء قوة للرد السريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عنصر هام في استراتيجية الخروج التي تتخذها البعثة.

أولا، فيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فلا أحد يقلل من أهمية الآثار المزعزعة للاستقرار التي خلفتها هذه القوات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها. وقد كان المجلس واضحا بشأن ضرورة إنهاء هذا الخطر بصورة دائمة. ونرحب بالخطوات الأولى المتخذة صوب نزع سلاح هذه القوات. غير أن التسليم الأوّلي لما يقرب من ٢٠٠ من مقاتلي تلك القوات في الرتب الدنيا ما يزال بعيدا عن تحقيق هدفنا النهائي، بالرغم من أنه يمثل خطوة إيجابية.

وبوسع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في تموز/يوليه، بشأن منح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فترة ستة أشهر للتسليم ونزع السلاح الطوعيين، أن يوفر حلا لمسألة هذه القوات، فضلا عن تجنب المزيد من إراقة الدماء. وذلك أمر يجد منا الترحيب، آخذين في الاعتبار مدى تحضّن مقاتلي تلك القوات في مجتمعاتهم المحلية.

ولكي تكون هذه المبادرة فعالة، فإن من الضروري ألا يكون هناك غموض أو فرض شروط مسبقة على عملية نزع السلاح. غير أن المؤشرات الحالية على عدم التعاون تبعث على القلق. ويجب أن نرصد هذه العملية عن كثب، بالإضافة إلى تقييم النتائج المحققة، بما في ذلك عن طريق استعراض منتصف المدة خلال ثلاثة أشهر في تشرين الأول/أكتوبر، وأن نكون واضحين في تعريفنا للنجاح المتوقع: أي نزع السلاح الكامل والحقيقي، وليس مجرد خداع تكتيكي يمكن تلك القوات من إعادة تجميع مقاتليها. وتبدو المعايير التي حددها الممثل الخاص للأمين العام، كوبرلر، مناسبة وينبغي تطبيقها. ويجب علينا مواصلة الضغط والاحتفاظ بخيار عسكري يتسم بالمصدقية على النحو المطلوب في القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤).

اليوم في هذه الجلسة الهامة. وأشكر أيضا الممثل الخاص، مارتن كوبر، والمبعوثة الخاصة، ماري روبنسون، وقائد القوة، دوس سانتوس كروز، على جهودهم الجبارة لضمان أن السكان في منطقة البحيرات الكبرى سينعمون ذات يوم وفي نهاية المطاف بالعيش أحرارا من الخوف والعوز.

وقبل عام ونصف العام، اجتمع القادة من جميع أنحاء المنطقة، بهدف التوصل إلى اتفاق طموح بشأن كسر دورة العنف المروّعة الطويلة الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استند الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون إلى الفهم القائل بأن للمجتمع الدولي بأسره، وليس المنطقة فحسب، مصلحة في إقامة السلام العادل والدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الفهم المعبر عنه في التأييد الهام الذي لم يسبق له مثل الذي حظي به الاتفاق من قبل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء الآخرين.

وقد أحرز تقدم، منذ ذلك الحين، نحو تحقيق ذلك الهدف المشترك. وبفضل الدعم القوي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكن جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية من إلحاق الهزيمة العسكرية بحركة ٢٣ مارس، التي يجري تسريح أفرادها حاليا، إلى جانب العديد من الجماعات المسلحة الأخرى.

لقد أثبت لواء قوة التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن حفظة السلام يستطيعون، إن توفرت لهم الولاية القوية، حماية المدنيين حماية فعالة من الفظائع. فقد أدوا عملهم بكفاءة وشجاعة، معرضين حياتهم للخطر من أجل شعب بلد ليس بلدهم.

ونرحب بالتزام البعثة بالتحقيق في كل الحالات التي يتعرض فيها المدنيون للمجازر بينما يوجد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على مقربة منهم، كما نرحب بالدعوة

ويتطلب نجاح الإطار، توفر الإرادة السياسية، جنبا إلى جنب مع توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة. وقد عملت البعثة ولواء التدخل على إزالة جميع المعوقات، وساعدا أيضا على إيجاد حيز سياسي بهدف مواصلة إجراء الإصلاحات اللازمة. لقد كان القرار الرائد من قبل المجلس بإنشاء اللواء صحيحا، غير أنه يجب اغتنام الفرصة التي أتاحتها. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، كوبر، على تكرار تأكيد اليوم على التزام قيادة بعثة الأمم المتحدة بكفالة اتباع نهج قوي يهدف إلى حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو - كما نعلم جميعا - يمثل صميم ولاية البعثة.

ويكمن الاختبار الحقيقي للإطار في قدرته على تحسين حياة المدنيين: توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من جانب الحكومة، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون وضمان فعالية المساءلة.

وأود أن أختتم بالثناء على المبعوثة الخاصة المنتهية ولايتها، ماري روبنسون، على جهودها الرامية إلى تحقيق إطار من الأمل، وعلى عملها الرائد الهام الرامي إلى مشاركة المرأة في جميع جوانب عملية بناء السلام، ويجب مواصلة تلك الجهود. ونتمنى لها التوفيق في منصبها الجديد، وتطلع إلى العمل مع خلفها، سعيد دجينيت. وسيكون تعاونه مع الزعماء الإقليميين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أمرا بالغ الأهمية لكفالة تحقيق الوعود التي ينطوي عليها إطار الأمل.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير المملكة المتحدة، سيموندس، على عقد هذا الحدث الهام. وأود أيضا أن أشكر وزير دفاع أنغولا، غونسالفيس لورينسو، ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد تشيباندا نتونغامولونغو، ووزير دفاع جنوب أفريقيا، مايبسا - نفاكولا، ووزير الدولة الأوغندي، أوكيللو، على إتاحة الوقت الكافي للانضمام إلينا

تلك المجموعة تلغي الاجتماعات وتتجاهل الوفود الدولية. لا بد لأي عملية تسريح أن تضع معايير مرجعية محددة زمنياً.

خلال السنوات العشرين منذ الإبادة الجماعية في رواندا، قدمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الكثير من الوعود بتزع السلاح. إن الأمر المهم هو تحقيق النتائج، ولا بد من الضغط العسكري للحصول على النتائج. لقد رأينا ذلك مع حركة ٢٣ مارس، ورأيناها مع القوات الديمقراطية المتحالفة، وعلينا أن نراه يطبق على كل معقل من معاقل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

يجب ألا يُنظر إلى الجدول الزمني الذي مدته ستة أشهر على أنه فترة سماح يُعلّق أثناءها الضغط العسكري على المجموعة. وبالنظر إلى سجل المجموعة الحافل بارتكاب فظائع في الوقت نفسه الذي تزعم فيه أنها تقوم بالتسريح، فإن ذلك يعرض المزيد من المدنيين الأبرياء للخطر ويقوض الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لإحلال السلام والاستقرار. وبالتالي، فحتى في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ عملية التسريح، فإن على جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة أن يواصلوا ممارسة ضغط عسكري قوي ومستمر على المجموعة، وبخاصة على عناصرها التي رفضت الانخراط في عملية التسريح.

وهناك عقبة أخرى تتمثل في أعضاء حركة ٢٣ مارس الباقين في رواندا وأوغندا. يجب إعادة الأعضاء المؤهلين للاستفادة من العفو فوراً إلى بلدهم، في حين ينبغي مساءلة غير المؤهلين للاستفادة من العفو عن جرائمهم. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع أوغندا ورواندا، إلى إكمال تنفيذ العملية.

وإلى جانب الهدف العاجل المتمثل في إنهاء العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستطيع بلدان المنطقة أيضاً أن تنهض بالسلام والاستقرار والازدهار من خلال الاستمرار في تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. في السنوات الثلاث

التي وجهها الممثل الخاص مارتن كوبلر اليوم إلى التحول من عقلية الحماية بالوجود إلى عقلية الحماية بالعمل.

ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبيرة تقف في طريق السلام في منطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي يقوض التقدم الذي أحرزه جهدنا الجماعي بشق الأنفس. التهديد الأكبر تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ما برحت عناصرها ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتزرع الخوف في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. على سبيل المثال، وفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام، قامت تلك المجموعة في نيسان/أبريل باختطاف ٦٠ مدنياً على الأقل في إقليم واليكالي (S/2014/450، الفقرة ٦٩). وكانت جريمتهم أنهم رفضوا العمل سخرة. ولا تزال تلك المجموعة تجند الأطفال قسراً.

تؤجج هذه الإعتداءات، بدورها، المزيد من أعمال العنف بين المجتمعات المحلية، وتزرع الخوف وتسبب التشرد، وتخلق بيئة من المرجح أن تظهر فيها جماعات مسلحة جديدة. وكلما بقي مقاتلو تلك المجموعة أحراراً، ازداد الخطر على كل ما تحقق حتى الآن.

لا بد من إخضاع قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى المساءلة عن جرائمها، بدءاً من سيلفستر موداكورا، الذي وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية التهم بارتكاب تسع جرائم حرب، بما في ذلك القتل والتشويه والتعذيب والاعتصاب. ينبغي تسليمه على الفور.

لقد استمعنا هنا اليوم إلى تقرير مقلق من الممثل الخاص للأمين العام. لقد فسرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الإعلان الأخير عن الجدول الزمني الذي مدته ستة أشهر على أنه دعوة إلى تعطيل العملية. وكما ذكر الممثل الخاص كوبلر، أن نقف ساكنين يعني التراجع. لا يمكن أن نسير القهقري. سيدخل المخربون إلى الحلبة مرة أخرى. ومع ذلك، نسمع أن

ووزير الدفاع الأنغولي، غونسالفيس لورنسو، على إحاطاتهم. ونرحب بحضور وزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووزير الدفاع وقدامي المحاربين في جنوب أفريقيا ووزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا في جلسة اليوم.

منذ بداية العام والحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد تحسناً مستمراً. يجري تدريجياً تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويبدل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الغاية، وهو أمر تقدره الصين تقديراً كبيراً.

تقع منطقة البحيرات الكبرى في مركز القارة الأفريقية. ولأسباب تاريخية وعرقية، تشهد بلدان المنطقة تفاعلات مستمرة. فمصائرنا ترتبط ارتباطاً لا ينفصم. والفرصة سانحة الآن لأن تضع المنطقة حداً لاضطراباتها التي طال أمدها. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينسق جهوده على ثلاث جبهات من أجل الدفع نحو تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في المنطقة.

أولاً، فيما يتعلق بالأمن المشترك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعو إلى مفهوم الأمن المشترك، والشمول، والتعاون والتنمية المستدامة، واحترام وكفالة أمن جميع البلدان. في منطقة البحيرات الكبرى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع البلدان المعنية على أن تحل خلافاتها ونزاعاتها عن طريق المناقشات والمشاورات، وزيادة الثقة المتبادلة، وحل الخلافات، وتعزيز الأمن من خلال الحوار.

ثانياً، في مجال التنمية المشتركة، تتمتع منطقة البحيرات الكبرى بموارد غنية وإمكانات هائلة للتنمية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان في المنطقة بشكل ملموس في تحقيق

المقبلة، ستجري انتخابات في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. وعلى الرغم من أننا نعلم جميعاً أن الانتخابات وحدها لا تحقق الديمقراطية، فإنه ينبغي الشروع حالياً في اتخاذ خطوات ملموسة للمساعدة على إرساء الأساس لعمليات تشاركية حرة وعادلة وفقاً للمعايير الدولية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تحدد الجداول الزمنية الانتخابية على وجه السرعة، وأن تمنح أحزاب المعارضة حيزاً يكفل لها المشاركة على قدم المساواة.

ومن الضروري أيضاً أن تستمر البلدان في جميع أنحاء المنطقة في النهوض بما أسماه الرئيس أوباما بعناصر تحقيق التقدم، ألا وهي سيادة القانون، والحكومة المفتوحة، والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، ووجود جمعيات مجتمع مدني قوية، واحترام حقوق الإنسان العالمية لجميع الأشخاص. وكما ذكر أمام ما يقرب من ٥٠ من رؤساء الدول من أفريقيا هذا الأسبوع في واشنطن العاصمة، أثناء استضافة مؤتمر القمة الأمريكية الأفريقية، فإن تلك العناصر لا تعمل على تعزيز مجتمعات حرة فحسب بل واقتصادات قوية أيضاً.

قبل عام ونصف العام، كانت الالتزامات الواردة في الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون مجرد التزامات وطموحات، أي حبر على ورق. أما الآن وقد تحقق تقدم كبير نحو جعلها حقيقة واقعة، فإن الفضل في ذلك يعود للدور القيادي والتعاون غير المسبوق على الصعيد الإقليمي، ولقوة عمليات حفظ السلام، وللنهج ذي المسارين الذي يزاوج ما بين التسريح وشدة الضغط العسكري. لقد نجحت تلك الصيغة حتى الآن، وإن طبقت على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقلوب الجماعات المسلحة الأخرى، فإن نهاية أحد أطول الصراعات وأشدّها فتكاً ستغدو في المتناول. يتعين علينا ألا نتوقف بعد.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص مارتن كوبلر، والمبعوث الخاص روبنسون،

روبنسون، المبعوث الخاصة السابقة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، على بيانهم.

إن تشاد ترحب بتوافق الآراء الذي حققه الزعماء السياسيون الكونغوليون ومكّن الحكومة من تنفيذ بعض الالتزامات التي تعهدتها أمام المجتمع الدولي، ألا وهي إجراء حوار سياسي وطني شامل، وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتحديد تواريخ الانتخابات الجزئية، وتطبيق إطار السلام، والأمن، والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في المنطقة.

كما نود أن نهنئ الحكومة على الجهود التي بذلتها لتنفيذ سياسة اللامركزية بطلب من الأمم المتحدة. فلإدارة الآن وجود في جميع أنحاء المقاطعات الشرقية من البلد، بعدما كانت تحتلها الجماعات المسلحة منذ وقت طويل. ووجود الإدارة في المقاطعات الشرقية ليس دليلاً ملموساً فحسب على استعادة سلطة الدولة الفعالة في هذا الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه دليل أيضاً على مناخ السلام والثقة وإحراز نتائج إيجابية، خاصة العودة الطوعية والتدرجية للاجئين والمشردين وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين. ووجودها هو كذلك ضمان لحماية المدنيين، ومكافحة العنف الجنسي، وتعزيز تنمية البنى التحتية والأنشطة الزراعية، وإمكانية وصول الكهرباء إلى الأرياف، بغية تشجيع الصناعات الصغيرة، وعمليات التمويل الصغيرة، والتدريب المهني، والتكامل الإقليمي.

ومع ذلك، نحن ندين حالات التأخير في إصلاح القطاع الأمني، حتى ولو تم إحراز تقدم كبير في تدريب الشرطة وتوفير المعدات لها. وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة على مواصلة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني من أجل كفاءة استدامة السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، مثل الفقر. وفي حين يسعى كل بلد من بلدان المنطقة إلى تحقيق تنميته، ينبغي أيضاً أن تسعى البلدان بنشاط إلى تحقيق التنمية للجميع كما يتسنى لثمار التنمية أن تحقق المزيد والمزيد من الفوائد لشعب كل بلد. ثالثاً، فيما يتعلق بالتعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة، فإن العمل سوية يجعل البلدان أقوى، في حين أن العزلة تضعفها. ينبغي للبلدان أن تلتزم بالسياسة الأساسية المتمثلة في التعاون الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف في معالجة شؤونها الدولية. ويحدونا الأمل في أن تضع دول المنطقة مفهوماً جديداً للمنفعة المتبادلة في المساعي الثنائية والمتعددة الأطراف والمشاركة ومن خلال منابر التعاون الإقليمي، مثل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وأن تعمل معاً على تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي.

تعلق الصين أهمية كبيرة على روابطها مع أفريقيا. ونحن ندعم أفريقيا بقوة في حل المسائل الأفريقية بطريقة أفريقية، ونقوم بتنفيذ مبادرة الشراكة التعاونية بين الصين وأفريقيا من أجل السلام والأمن بطريقة متعمقة ونزيد من دعمنا لإنشاء آلية للأمن الجماعي في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، لن نبرح نتعاون مع بقية المجتمع الدولي لكي نعزز سوية السلام والاستقرار والازدهار والتنمية في أفريقيا.

**السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بكم، وكيل وزير الخارجية سيمونديز، وأن أهنئكم ووفدكم بمناسبة رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في هذا الشهر. كما أود أن أرحب بالوزراء الآخرين الحاضرين هنا اليوم وبالممثل الخاص والمبعوث الخاص للأمين العام. وأشكر معالي السيد غونسالفيس لورينسو، وزير الدفاع في أنغولا؛ والسيد مارتين كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ماري

السيد النبر (الأردن): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، كما يود وفد بلدي أن يكرر التهنية للوفد البريطاني على ترؤسه أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر.

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر؛ والمبعوث الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون؛ ومعالي وزير الدفاع في أنغولا وممثل رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو غونسالفيس لورينسو، على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

لقد أخذ وفد بلدي علماً بما جاء في تقرير الأمين العام (S/2014/450)، عن المستجدات الخاصة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرغب وفدي في الإشادة بالنجاحات العديدة التي حققتها بعثة منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى تحسن الوضع الأمني العام مقارنة بالعام الفائت، لا سيما من خلال تفكيك منظمة إم - ٢٣، وتقليص أنشطة تحالف القوى الديمقراطية.

يبد أننا في الوقت نفسه نعرب عن شواغلنا إزاء استمرار التهديدات التي يتعرض لها السكان من قبل الجماعات المسلحة، خاصة في الشرق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومواصلة تحالف القوى الديمقراطية في الجزء الشمالي من مقاطعة كيفو، باستهداف موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، بالإضافة إلى استمرار وجود التهديد من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، واتسام الوضع الأمني بالهشاشة في جنوب كاتانغا ووسطها.

وفي هذا الاطار، ننوّه بفعالية النموذج الجديد لبعثة منظمة الأمم المتحدة الذي ساهم في التصدي للمخاطر التي تهدد المدنيين، من خلال التنسيق مع الوكالات الإنسانية، وتعزيز الوقاية والإنذار المبكر، إضافة إلى التحسن العام في الوضع العسكري للقوات المسلحة الكونغولية. لكننا ندعو البعثة إلى

إننا نرحب بالتعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) والحكومة، الأمر الذي مكن من إضعاف عدة جماعات مسلحة والقضاء عليها، لا سيما حركة ٢٣ آذار/مارس (إم - ٢٣)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذو سيادة. علاوة على ذلك، نحن نشعر بالقلق إزاء أنشطة بعض العناصر المسلحة، الذين يواصلون تعزيز مناخ من انعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد وفي كاتانغا. والتهديدات الموجهة ضد المقر الرئيسي لفريق الأمم المتحدة القطري ومونوسكو في شمال كيفو، خير مثال على ذلك.

وترحب تشاد بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة الكونغولية لإعلاء كرامة الإنسان والعدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية مكافحة الإفلات من العقاب بشكل فعال. وفي هذا الصدد، تنظر الجمعية الوطنية حالياً في ثلاثة قوانين لإنشاء دوائر مختلطة ومختصة بغية الفصل في القضايا المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. كما تم نشر العشرات من رؤساء الأقالام والكتابة القضائية في المحاكم العسكرية ومحاكم السلام.

ومن دواعي سرور تشاد التقدم الذي أحرزته مونوسكو في تنفيذ ولايتها، وإعادة تشكيلها، وتسليم مهامها إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. ونرحب بمساهمة مونوسكو في إطلاق سراح ٢١ طفلاً، بمن فيهم أربع فتيات، من جانب الجماعات المسلحة وعودة كل منهم إلى أسرته. وتحت تشاد الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وغيرها من شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعم الحكومة الكونغولية في إتمام عملية التطبيع وبناء السلام في ذلك البلد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد إشادة مستحقة بالسيدة ماري روبنسون على العمل الممتاز الذي اضطلعت به خلال ولايتها، وأن أتمنى كل النجاح لخلفها، السيد سعيد دجينيت.

رئيساً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما نقدر وجود وزراء على مستوى عالٍ من أفريقيا، الأمر الذي يدل على أهمية التعاون الإقليمي.

وفي أعقاب خروج جمهورية الكونغو الديمقراطية من دورة متكررة من النزاع وأعمال العنف، أحرزت الكونغو تقدماً ملموساً في فترة قصيرة نسبياً. وبالرغم من أنه لا يزال هناك عدد من التحديات الجسيمة أمامنا، نعتقد أن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب المشاركة الفعالة من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، تفتح نافذة جديدة لتحقيق تقدم في المستقبل. وبغية كفالة استمرار ذلك الزخم، فمن الضروري مواجهة التهديدات التي تفرضها المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. حتى بعد هزيمة حركة ٢٣ مارس، ما زالت التهديدات المتزايدة من المجموعات المسلحة الأخرى، لا سيما تحالف القوى الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تشكل عقبة أمام إرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

وفي ضوء ذلك، ندعم العمليات العسكرية الناجحة الجارية التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد قطعاً استسلام المقاتلين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا مؤخراً تطوراً موضع ترحيب من شأنه أن يفضي إلى نزع السلاح الكامل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بأكملها، بما في ذلك قيادتها. كما نشاطر الأمين العام رأيه بأن الخيار العسكري يجب أن يظل مطروحاً في حال ثبوت فشل العملية الطوعية في حدود الإطار الزمني المتوخى.

بيد أن أية إجراءات عسكرية لن تستمر إذا لم تصاحبها جهود سياسية منسقة. ويكتسي تحسين الحوكمة واستعادة

نشر المزيد من الموارد المدنية واللوجستية، خاصة في شمال كاتانغا، لدعم جهود المصالحة وضرورة مواصلة جهود البعثة في زيادة الضغط من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجميع الفصائل، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وعلى ضوء وجود بعض المعلومات الأولية عن تواطؤ عدد من المسؤولين مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أعمال عنف وانتهاكات واسعة النطاق، نحث بعثة منظمة الأمم المتحدة على التحقق من تلك المعلومات، وندعوها إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين، وتسهيل الحوار، مع التركيز على الجانب الوقائي من خلال تعزيز التنسيق المدني والعسكري، وتفعيل المساعي الخاصة بمكافحة الإفلات من العقاب، ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن جرائمهم.

ما زال إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يؤدي الدور المحوري في دعم عملية السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خاصة والمنطقة عامة. ونحیی في هذا الإطار الجهود المضنية التي بذلتها السيدة روبنسون لبناء الثقة وتعزيز التعاون بين دول المنطقة، وبناء السلام. وفي هذا الإطار، يدعو وفد بلدي إلى تفعيل الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار.

**السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):**

أود. أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لكم، سيدي الرئيس، ولرئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. ونرحب بشكل خاص بحضور وزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدة المعني بشؤون أفريقيا مارك سيموندز. كما نشعر بالامتنان للإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص مارتن كوبلر، والمبعوثة الخاصة ماري روبنسون ووزير الدفاع غونسالفيس لورنسو بصفة أنغولا

والأمر الذي يبعث على التشجيع الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمت في وقت سابق هذا الصباح. وتقدم التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة سانحة وإحساسا بمستقبل مختلف، بدءا من تحسين النمو الاقتصادي واستعادة الأسواق إلى إحراز تقدم في التعامل مع المجموعات المسلحة، بما في ذلك هزيمة حركة ٢٣ مارس والإجراءات المتخذة ضد تحالف القوى الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين، جهودها للتصدي للتحديات المتعددة بطريقة حازمة والحفاظ على الزخم في تنفيذ إطار السلام، والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويعد استمرار التعاون الوثيق بين دول منطقة البحيرات الكبرى وزيادة الشعور بالملكية الوطنية والإقليمية من العناصر الرئيسية في الحفاظ على التقدم المحرز.

ونشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية، لا سيما المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. وتظل تلك الجهود رئيسية، بينما يدخل البلد الدورة الانتخابية، في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات العامة في ٢٠١٦. ومن الضروري التأكد من إجراء عمليات انتخابية سلمية وشفافة وشاملة بالكامل مع جدول زمني واضح وفقا للأحكام الدستورية ذات الصلة. ونذكر دور المساعي الحميدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية الإعداد لتلك الانتخابات.

حتى ونحن نرحب بدلائل مشجعة على إحراز تقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نضع في الاعتبار أن البلد لا يزال يواجه تحديات جسيمة. ولا تزال الحالة الأمنية متضررة بسبب أعمال نحو ٤٠ من المجموعات المسلحة، وخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما

سلطة الدولة في المناطق التي تم استعادتها من المجموعات المسلحة أهمية حيوية. وبينما تمني جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو إجراء الانتخابات، المقررة في عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، ندعم السلطات الكونغولية في قيادة عملية انتخابية شاملة وشفافة، ونتوقع أن تضطلع المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة لمنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور هام في ذلك الصدد.

إن إطار السلام والأمن الإطار لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة هو السبيل نحو مستقبل أكثر إشراقا في المنطقة، ويعطينا الأمل في إرساء السلام والاستقرار الدائمين. وبينما ندخل الآن العام الثاني للإطار، من الضروري تسريع وتيرة الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول المتجاورة، وبالتالي إنهاء دورات النزاع في المنطقة. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحوار الإقليمي، بقيادة رئاسة أنغولا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يقدم فرصة فريدة لحل النزاع الإقليمي من خلال صكوك إطار السلام والأمن والتعاون.

وأخيرا، نود أن نشكر المبعوثة الخاصة ماري روبنسون على قيادتها وتفانيها بغية إرساء السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونتمنى لها كل التوفيق في مهامها الجديدة. كما نرحب بتعيين السيد سعيد جنيت بوصفه مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام، ونتطلع إلى مساهمته في تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين في المنطقة.

**السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):**

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد مارتن كوبلر، وإلى المبعوثة الخاصة ماري روبنسون، والوزير خواو مانويل غونسالفيس لورنسو وقائد القوة دوس سانتوس كروث على كل ما قدموه من عمل متفان لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

الجيش، التي أنشئت في نيسان/أبريل من هذا العام، وضع خطة عمل والمضي قدماً بتنفيذها من دون أي تأخير. وتقوم الحاجة إلى إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية العامة، وترسيخ بنية الدولة، والتواجد في جميع أنحاء البلد، واحترام سيادة القانون والعدالة والمساءلة من أجل ترسيخ التقدم المهش المحرز. ويحيط وفد بلدي علماً بالشواغل المبينة في تقرير الأمين العام (S/2014/450) بشأن بطء وتيرة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية البالغ عددها ١٠٠ توصية.

ويتوقف الاستقرار على المدى الطويل بشكل حتمي على معالجة الأسباب الجذرية للتراع. إن ملكية الأراضي والموارد الطبيعية وإدارتها غالباً ما تكون في صميم التراع. لا بد من كفالة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخراج الموارد الطبيعية وإدارتها. إن مكافحة قطع الأشجار بشكل غير قانوني، والاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية والصيد غير مشروع وتجارة العاج غير المشروعة وتعطيل سلاسل الاتجار غير القانوني في تلك الموارد يجب معالجتها بعزم وتصميم. ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة الشفافية في سلاسل التوريد للموارد الطبيعية، فضلاً عن تقديم البعثة المساعدة بغية تحقيق تلك الغاية. كما نرحب بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت الآن عضواً كامل العضوية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

إنّ حماية السلام والأمن تقتضي معالجة مسألتي العدالة والمساءلة. فقد عانى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة وما برح يعاني الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما يشمل عمليات الاختطاف، القتل، الطرد، تجنيد الأطفال، العنف الجنسي، الاغتصاب. وتصميم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز حماية المدنيين عبر نهج أكثر حركة ومرونة وقوة، وإعادة تشكيلها شرقاً قد أعطيا نتائج فعلاً، وبيقان مدخلاً لضمان

يسبب عواقب وخيمة للسكان المحليين، بما في ذلك عمليات التشريد واسعة النطاق. وبينما انخفض العدد الإجمالي للمشردين داخلياً، لا تزال نشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية التي تسبب فيها الإنسان في كاتانغا، حيثما شهد عدد المشردين داخلياً زيادة مقلقة. لا بد أن نكفل وصول جهود الحماية والمعونات الإنسانية إلى المحتاجين في ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك.

ونشيد بالجهود التي أدت إلى هزيمة حركة ٢٣ مارس والإجراءات الهامة التي تضطلع بها البعثة بالاشتراك مع القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك ضد تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وقد تكبدت القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها خسائر إنسانية لتحقيق تلك الإنجازات، التي تقدم فرصة لتوسيع نطاق سلطة الدولة وتعزيزها في المناطق التي تحررت من المجموعات المسلحة.

وكما ذكر متكلمون آخرون، يظل نزع السلاح غير المشروط والطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا عنصراً رئيسياً. يجب أن تكون العملية ذات مصداقية ومحددة زمنياً، وتنفذ في أقصر إطار زمني ممكن، وتنطوي على قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتشمل تسليمها رسمياً لجميع الأراضي التي تم إخلاؤها. ونؤكد على أهمية استمرار مشاركة بلدان منطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تلك العمليات. وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام وغيره، في حال فشل العملية الطوعية لنزع السلاح للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تظل العمليات العسكرية ضدها خياراً.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية الإسراع بتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك عملية إصلاح القطاع الأمني. يجب على اللجنة التقنية لإصلاح

الإعلامية. ونود أن نرحب بالفريق دوس سانتوس كروز ونحييه على العمل المتميز الذي قام به. كما نحيي موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري على أعمالهم.

إننا نتمنى كل النجاح للسيدة ماري روبنسون في دورها الجديد، ونرحب بتعيين السيد سعيد دجينيت، الذي يتزامن مع مرحلة دقيقة اتسمت بهزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس. ويجب استخدام تلك الهزيمة لتعزيز الحوار الداخلي، وضمان التمويل للمهام الانتخابية للفريق القطري وحشد التأييد السياسي والحكومي والإقليمي لدعم التنفيذ المستدام لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما يشمل مشاركة المرأة والمجتمع المدني.

وينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستخدم جميع قدراتها لتنفيذ نزع السلاح الفعال للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفقاً لخطة نيروبي، لردم الهوة بين التسريح وإعادة الإدماج، ولتحديد تحالف القوى الديمقراطية والجماعات الأخرى، بغية إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطة العمل لمنع تجنيد الأطفال.

لقد انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى ٢,٦ مليون، لكنّ القلق يساورنا حيال الزيادة في عدد هذه الفئة في محافظة كاتانغا، نتيجة اعتداءات باكاتا كاتانغا، بين عوامل أخرى. وهذا ما يفرض علينا التفحّص وإعادة التركيز جغرافياً للجهود الإنسانية والمالية لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بما يشمل الناجيات من العنف الجنسي، وهو نضال يلتزم به الرئيس كابيلا.

ومع أنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أحرزت تقدماً تدريجياً في التقيد بالالتزامات الوطنية الستة لإطار السلام والأمن والتعاون، الذي وُقِّع قبل أكثر من سنة، فإنّ

الحماية الفعالة للمدنيين. وإننا نرحب بحضور البعثة على مستوى معزز في غوما، ومقتنعون بأنّ ذلك سيكون رادعاً فعّالاً ضد مرتكبين محتملين للإساءات إلى حقوق الإنسان وانتهاكاتهما. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أنّ إهراء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة يشكّلان عنصراً رادعاً آخر.

وإننا نرحب بالتعيين الأخير من قِبَل الرئيس كابيلا كابانغي للممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال، ونأمل أن تكون ولايتها قوية بما يكفي لأن تكافح بفعالية هذه الجرائم الفظيعة. ويبقى الكثير مما يجب عمله في هذا الصدد. وكما أُشير في تقرير الأمين العام، فإنّ المحكمة العسكرية أصدرت حتى الآن إدانتي اغتصاب. ومع ذلك بقي ضحايا الاغتصاب عبر البلد لا يُحصون، والأدلة الداعمة لذلك وافرة. لذا، نأمل أن يتواصل تحقيق العدالة لضحايا الاغتصاب.

ونرحب بالخطوات المتخذة من جانب الحكومة الكونغولية لتنفيذ خطة العمل لمنع تجنيد الأطفال ومعالجة الانتهاكات الخطيرة الأخرى ضدّهم. وكما يشير تقرير الأمين العام، أدانت محكمة بوكافو العسكرية خمسة عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعنصراً من الشرطة الوطنية الكونغولية باغتصاب أطفال. ونحن نشجع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة جهودها في تحقيق العدالة للأطفال المجندين والضحايا. ونؤكد أيضاً أهمية التنفيذ السريع لبند متعلق بنظام تسجيل ولادات الأطفال.

إنّ ضمان المساءلة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسي لاستعادة الثقة بمؤسسات الدولة واستدامة جهود السلام.

السيد أولغين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد مارتن كوبلر والسيدة ماري روبنسون والسيد جواو غونكاليس لورينكو، وزير الدفاع في أنغولا، على إحاطاتهم

للسيادة الإقليمية، وعدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وإيجاد تدابير لبناء الثقة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق حيال الاشتباكات المسلحة في حزيران/يونيه على الحدود الكونغولية/الرواندية. ويتعين على جميع الأطراف أن تُثبت ضبط النفس الكامل وتتخذ الخطوات لتزج فتيل الحالة، بما في ذلك بالاستفادة من آلية التحقق المشتركة وما يُرسيه اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون.

وإننا نلحظ تقدماً بارزاً في تنفيذ المكوّن العسكري لاتفاق هذا الإطار، بما يشمل الهزيمة الناجزة لحركة ٢٣ آذار/مارس وتحالف القوى الديمقراطية. وهناك حاجة إلى مواصلة العملية لتحديد الجماعات المسلحة الأخرى التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويوازي ذلك في الأهمية العفو عن المقاتلين السابقين الذين لم يرتكبوا جرائم خطيرة، فضلاً عن نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونأمل أن نرى التنفيذ الناجح للخطة الوطنية للفترة بين عامي ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، التي أقرتها مؤخرًا جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ينبغي أن تشمل مشاركة ١٢ ٠٠٠ مقاتل. وهناك حاجة أيضاً إلى ضمان إعادة توطين نحو ١٠٠ مقاتل سابق في حركة ٢٣ آذار/مارس من أوغندا إلى رواندا.

وإننا نلحظ بداية نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذي ينبغي أن يُختتم بحلول نهاية هذا العام. وإذا لم يفكر المتمردون في مبررات لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد يتعيّن ممارسة الضغط عليهم، بما في ذلك عسكرياً.

ولكن من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للتزاع. وهناك حاجة إلى جهود شاملة للقضاء على الأسباب الجذرية، بما يشمل تعزيز مؤسسات الدولة في المناطق المحررة. ومن الأهمية الخاصة تسريع تنفيذ توصيات الحوار الوطني

الإصلاحات الرئيسية في مجالات مثل العدالة والأمن كانت بطيئة. وفي هذا الصدد، نقدر إصلاح وتدريب قطاع الشرطة، لكننا نؤكد قلقنا بشأن التأخيرات في نشر كتائب الجيش التي ستشكل قوة الردّ السريع.

ويتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري مواصلة دعم الإصلاحات الهيكلية واللامركزية، بما في ذلك في قطاع التعدين، الذي يحتاج إلى آليات لتنظيم وتوجيه سلسلة الإمداد لمنع وتفادي الاتجار غير المشروع بالمعادن، الذي يمول الجماعات المسلحة، التي يجنّد الكثير منها الأطفال ويستخدمهم.

ختاماً، نؤكد أهمية حماية السكان المدنيين ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب. وفي الاعتراف بسيادة المؤسسات الوطنية، نشاطر الأمين العام خيبة أمله إزاء الأحكام الصادرة في المحاكمات بشأن عمليات القتل والاعتصاب الجماعي في مينوفا، ونأمل أن تشكل زحماً للقيام بالإصلاحات لضمان استقلال القضاء ومحكمة الاستئناف.

**السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

إننا نرحب بالجهود النشيطة للمجتمع الدولي لتطبيع الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وبالتحديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الالتزام البناء يظهر، بين أمور أخرى، من خلال القرارات التي اتُخذت في مؤتمر قمة وزراء الخارجية والدفاع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والزيارة الأخيرة للمنطقة دون الإقليمية التي قام بها فريق المبعوثين بقيادة المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة روبنسون.

إننا نحیی السيدة روبنسون على جهودها الحيوية في هذا الدور الأساسي، ونتمنى كل النجاح لخليفتها، السيد دجينيت. وندعو جميع الأطراف إلى التمسك الكامل بالاتفاقات التي تمّت بمقتضى اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون، بما يشمل الاحترام

ماري روبنسون، المبعوث الخاص للأمم العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وقبل أن أبدأ، أود أن أنوه أيضاً بحضور معالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعالي السيدة نوسيفوي مايبسا - نكاكولا، وزير الدفاع وقدمى المحاربين العسكريين في جنوب أفريقيا؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا، السيد هنري أوريم أوكيلو.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أثنى على السيدة روبنسون لتفانيها من أجل السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى طوال الأشهر الستة عشر الماضية - في الواقع، أود أن أقول لأكثر من عقد من الزمان، منذ كانت تتبوأ منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جنيف؛ وكلانا عمل هناك. وأشكرها بجرارة على تفانيها ودعمها الشخصي للسلام في منطقة البحيرات الكبرى. وأود أن أشيد أيضاً بفخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لحكمته والتزامه بالعمل من أجل السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورواندا يسعدنا أن ترى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد أحرزت بعض التقدم على جبهات مهمة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2014/450)، بما في ذلك العمل صوب وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوطيد سلطة الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تحديد إطار زمني لتنظيم الانتخابات المحلية، والوجود المتزايد للحكومة في المناطق التي تم تطهيرها من المجموعات المسلحة، بما في ذلك جزر الاستقرار بدعم من بعثة الأمم المتحدة، والعمليات العسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا - هذه كلها تطورات إيجابية ومشجعة.

لعام ٢٠١٣، بما يشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح القطاع الأمني وحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الملحة.

إن جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً في ضمان الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندعم المساعي لتركيز القدرات والموارد الأساسية في شرق البلد، حيث هي الأكثر ملاءمة.

وإننا نلاحظ العملية المشتركة الناجحة بين الجيش الكونغولي ولواء قوة التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاحتثات الجماعات المسلحة. لكننا نعتقد أن المسؤولية الرئيسية في مقاتلة تلك الجماعات وإحلال استقرار الحالة تقع على الكونغوليين. وفي هذا الصدد، سيعتمد النجاح على إنشاء قوة للرد السريع بين أشياء أخرى.

وعلى مستوى عملي، وإذ تعود الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى طبيعتها، نقتراح معالجة مسألة تحسين مستوى قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي الآن أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في العالم. ويصبح ذلك أكثر أهمية إذا أخذنا في الحسبان الحاجة الملحة إلى نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في بؤر توتر أخرى في أفريقيا.

**السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم ولسائر أعضاء وفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضاً أن أشكر الأونرابل خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، وزير الدفاع في أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمم العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة

بين العملية العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتسليم الطوعي. ولكن هذه الحالة لا تحتل إما/أو. وعلى النقيض، فكل منهما يعضد الآخر فعلياً. والسبب الرئيسي لترع سلاح أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعودتهم طوعاً إلى رواندا على مدى السنوات العشر الماضية هو أن الضغط السياسي والعسكري، أو التهديدات ذات المصادقية، كانت تفضي باستمرار إلى عمليات استسلام جماعي لقوات الإبادة الجماعية المحبطة، أي مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

من ناحية أخرى، فإن المثال الناجح لإعادتهم للوطن وإدماجهم في المجتمع الرواندي كان حافزاً قوياً لمزيد من الاستسلام. وأود هنا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبرلر الذي تشاطر معنا الإحصاءات المتعلقة بإعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين إلى الوطن منذ عام ٢٠٠٢، وأعيد معظمهم كما اعتقد، نتيجة لضغوط العمليات المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في عام ٢٠٠٩، والإسم الحركي لتلك العمليات "أوموجا ويتو".

كان من المفيد لرسم صورة كاملة عن الموقف، لو أن هذا الرسم البياني قد اقترن بإحصاءات عن الأعداد التي قامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتجنيدها والفظائع التي ارتكبت منذ عام ٢٠٠٢. عندئذ، كنا سنفهم بشكل أفضل الطابع الملح لهذه المسألة. ولكن حتى مع هذه الإحصاءات، من الواضح أن الضغط العسكري يبدو الخيار العملي الأوحى الذي يمكن من خلاله دفع مرتكبي الإبادة الجماعية للعودة إلى الوطن.

أما بعد، فمن خلال التسري بالمناورات التضييلية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا مرتكبة الإبادة الجماعية، وهي ليست بالجديدة أو ذات المصادقية، فإن الجهات الدولية والإقليمية تزيد من تعقد وإطالة أمد النزاع في المنطقة التي

ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير يتعين إنجازه، فقد علمنا من التقارير عن البطء الشديد في إصلاح القطاع الأمني، والجرائم المروعة ضد المدنيين التي ما زالت ترتكبها المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتشار الإفلات من العقاب الذي يصاحب تلك الجرائم. صحيح أن البعثة في الميدان تحمي المدنيين، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية الشعب الكونغولي تقع، بالطبع، على عاتق الحكومة التي يجب أن تضاعف جهودها في تطبيق المساءلة وإنفاذ آليات العدالة.

وثمة مجال آخر في غاية الأهمية ولكن لم يشهد أي تقدم، للأسف، ويتمثل في تحييد حركة الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤، وأعني بذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فهذه واحدة من أقدم المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي استقرت في تلك المنطقة بعد ارتكاب الإبادة الجماعية ضد التوتوسي في رواندا عام ١٩٩٤. وبالرغم من النضال باستعدادها لترع سلاحها، تواصل تلك القوات تجنيد وتدريب المقاتلين، بمن فيهم الأطفال. ونزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت الإبادة الجماعية هو الأحدث بين العديد من عمليات الإلهاء التي وقفت حجر عثرة في طريق التوصل إلى حل لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على مدى عقدين.

وعمليات نزع السلاح العام والاستسلام تجري تحت الضغط السياسي والعسكري لسنوات عديدة. وكما قال الممثل الخاص مارتن كوبرلر، تم ترحيل أكثر من ١١ ٠٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين بنجاح منذ عام ٢٠٠٢ عن طريق مركز التسريح "موتوبو"، الذي زاره المجلس في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ومعظم الذين استسلموا، بما في ذلك قادة عسكريين كبار، أعيد دمجهم في المجتمع بشكل سلمي. وهناك ميل للفصل الزائف

حكومة بلدنا ما تزال تتحمل العبء الأكبر في استضافة المقاتلين السابقين في الحركة وإزالتهم من الحدود ونزع سلاحهم، علاوة على إدارة شؤونهم دون أي دعم دولي، فإننا مصممون على دعم تنفيذ الإعلانات الصادرة عن حوار كمالا. بل طلبنا أيضا توسيع نطاق تنفيذ ذلك الإطار ليشمل القائد السابق للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجنرال لوران نكوندا.

ونحن على اقتناع راسخ بأنه ينبغي أن يشارك المجتمع الدولي الأطراف الموقعة على أساس من التعاون الجماعي. وينبغي أن يبني المجتمع الدولي على المبادرات الإقليمية بغرض تحقيق السلام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للأزمات في منطقة البحيرات الكبرى. ويكمن أحد أهم تلك الأسباب على مدى العقدين الماضيين، في الحضور النشط للقوات التي ترتكب جرائم الإبادة الجماعية، من قبيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكتسي تضافر الجهود الدولية والإقليمية المبذولة أهمية بالغة لتفادي انتكاس التقدم المحرز أو عكس مساره. على سبيل المثال - ولسوء الحظ - فقد تم تحويل مسار تنفيذ القرارات الملموسة المتفق عليها بالإجماع في مؤتمر قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في آذار/مارس في لواندا، بفعل بعض الخطط التي لا صلة لها بالأمر، في حين لم يؤد بعضها إلا إلى تفاقم المشاكل القائمة.

وينبغي أن يستفيد المجتمع الدولي من المساعي الحميدة على نحو أكبر، من خلال مبعوثيه الخاصين أو غيرهم من القنوات، كي يكفل استمرار الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة في العمل بروح من بناء الثقة والملكية للعملية، فضلا عن المساءلة.

وأختتم بياني بالترحيب الحار بالسفير سعيد دجينييت، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. وإني على يقين تام بأن خبرته الواسعة وحنكته

دفعت ثمناً مأساوياً باهظاً بالفعل. وما يزيد من حدة القلق أن هذا التوجه قد يمهّد لمزيد من الصراعات في المنطقة، حيث أن بعض الجهات التي تدفعها جداول أعمال خفية قد تسعى للاستفادة من وجود حركة الإبادة الجماعية، أو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في تحقيق أهدافها السلبية الخاصة. ورواندا تعرف حق المعرفة ما يلزم لبناء أمة من بين الرماد.

ونحن مدركون أنه ينبغي أن ينصبّ التركيز على إجراء الإصلاحات الوطنية وإعادة إدماج المتمردين السابقين، وتحييد الجماعات المتبقية، فضلا عن توطيد سلطة الدولة. ولذلك السبب فإننا ملتزمون بتنفيذ جميع المهام الموكلة لنا بموجب الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، بغية التأكد من أن المنطقة تمضي قدما صوب تحقيق السلام والاستقرار في جميع حدودها الإقليمية. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه عمل وفد من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية - بمساعدة من المسؤولين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاصة - على تسجيل الجيوش والبدء في تولي مهامها بهدف البت في أوضاع العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس المحتجزين في رواندا.

وحيث اكتمل تسجيل ٤٥٣ من المقاتلين السابقين، فمن في ذلك جميع قادتهم السابقين، واكتملت عملية ملء استمارات طلباتهم، أسفرت تلك العملية عن بعض التوقعات الإيجابية فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين. فقد أعرب بعض الأعضاء المبتدئين - الذين لم يكونوا حاضرين أثناء تلك الممارسة - عن رغبتهم في الانضمام إلى هذه العملية. وينبغي أن يكفل الموقعون على الاتفاق الإطاري وغيرهم تقديم حوافز معقولة، فضلا عن الالتزام باستمرار توفيرها كي يواصل المقاتلون السابقون الالتزام بتنفيذ تلك العملية. وبما أننا عضو نشط في المؤتمر الدولي، وأحد الموقعين الملتزمين على الاتفاق الإطاري، علاوة على أن

الأحكام الدستورية فحسب، بل أن يتوافق أيضا مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

ويتم التسليم على نحو متزايد بأن إصلاح قطاع الأمن يشكل إحدى الأدوات الهامة في توطيد أمن وسلامة الدول وشعوبها. وعليه، فإننا نشيد بالجهود القوية التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إصلاح قطاع الشرطة الوطنية. ونرى أن المبادرات المتخذة في ذلك المجال أساسية في توطيد سلطة الدولة. ونحث الحكومة على تعبئة موارد كافية لكي تجعل ممكنا إجراء إصلاحات مماثلة في قطاع الدفاع. ونرى أنه ما أن يتحقق ذلك، فسيكون ممكنا تيسير عملية إنشاء قوة رد سريع لتولي المهام المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتشاطر نيجيريا تطلعات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن تحقيق الاستقرار وإعمار المناطق المحررة. ويكتسي التنفيذ الفعال لجميع جوانب تلك المبادرة، بما في ذلك إنشاء الهياكل الحكومية على جميع المستويات، أهمية بالغة بالنسبة لتوطيد سلطة الدولة.

وما تزال أنشطة الجماعات المسلحة تشكل تحديات أمنية وإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، فإننا نرحب بالاهتمام الذي تبديه بعض العناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة - بتزع السلاح والقبول بعملية الحوار والمفاوضات. ونشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تيسير عملية نزع السلاح هذه بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة. ونؤيد - في غضون ذلك - المناقشة المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية، الرامية إلى التغلب على التهديدات التي تسببها تلك الجماعة المسلحة المتمثلة في تحالف القوى الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع اتخاذ إجراءات مماثلة بين حكومة جمهورية

توهلانه لتولي هذه المهمة. ويجدوننا أمل كبير في جهود السفير وفريقه الجديد. ونتطلع إلى العمل معهما كي تثمر الجهود التي نبذلها جميعا عن فوائدها ملموسة للشعب الكونغولي، وللحكومة الكونغولية، إلى جانب جميع شعوب المنطقة.

**السيد آدمو (نيجيريا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم وأشكركم، سيدي الرئيس، على تفضلكم بالوقت لتروؤس هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، مارتن كوبلر، والممثلة الخاصة، ماري روبنسون، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أشكر معالي السيد حواو غونسالفيس لورنسو، على البيان الذي أدلى به. وأود أن أنوه أيضا بحضور الوزراء الآخرين الذين خصصوا وقتا للمشاركة في هذه المناقشة.

لقد أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملحوظا في التغلب على عقود مستمرة من العنف وعدم الاستقرار. وتعطي التطورات الأخيرة مزيدا من الأمل في أن تسفر الحلول الدائمة عن فوائدها ملموسة في سياق السعي إلى تحقيق السلام الدائم في البلد. ويقتضي إنجاز تلك العملية المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي.

لقد أبدت جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها الراسخ بكفالة نجاح العملية الانتخابية، وهي أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ومن المتوقع أن تكون العمليات الداخلية - من قبيل التعديلات المقترحة على الدستور، وإصلاح الجهاز القضائي - بمثابة تدابير لبناء الثقة المفضية إلى المشاركة على نطاق واسع في هذه العملية. وعليه، فإنه يجب أن تحظى هذه الإصلاحات بدعم جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وينبغي أن يستند تنفيذ الإصلاحات المقترحة الأخرى المتعلقة بالتقاضي في جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب ضد المدنيين، ليس إلى

تقديم الدعم اللوجستي والسياسي والتقني إلى عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة تشكيل البعثة لا ينبغي، بحكم السعي إلى تحقيق الكفاءة من حيث نشر الموارد، أن تعيق تنفيذ القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، من الضروري أن يتم تيسير تنفيذ ولايات المجلس من خلال تخصيص الموارد الكافية.

وأخيراً، تشيد نيجيريا بالمبعوث الخاصة ماري روبنسون على مشاركتها النشطة للغاية في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. فقد أدى ما بذلته من جهود إلى المستوى الحالي من التقدم الذي تم إحرازه في المنطقة، ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل. ونتعهد كذلك بتقديم دعمنا المستمر للمبعوث الخاص، سعيد دجينيت، إذ يتولى زمام القيادة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

**السيدة بير سيفال (الأرجنتين)** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري لوجودكم هنا اليوم، الأمين سيموندز، لترؤس مناقشتنا، لما تمثله من أهمية بالنسبة لموضوع مجلس الأمن اليوم. كما أن وفد المملكة المتحدة بقيادة السفير السير مارك لايل غرانت، الذي نعرب له عن احترامنا المتجدد، قد ألقى الضوء أيضاً على تلك الأهمية.

ونقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد مارتن كوبلر؛ والمبعوث الخاصة للأمين العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا السيدة ماري روبنسون؛ ووزير دفاع أنغولا السيد خواو مانويل غونسالفيس لورنسو، المشارك بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة للإشادة بالقيادة، والثناء على العمل الممتاز الذي أنجزته السيدة روبنسون، ونتمنى لخلفها، السيد سعيد دجينيت، كل النجاح إذ يتولى هذه المسؤولية

الكونغو الديمقراطية وغيرها من حكومات البلدان المجاورة بهدف القضاء التام على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، فإننا نشيد بتخفيض عدد المشردين داخليا من ٢,٩ مليون شخص إلى ٢,٦ مليون شخص. ومع ذلك، فما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة تخفيض ذلك العدد، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للكثير من الأشخاص الذين لا يزالون عرضة للعديد من التهديدات وانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإننا ننوه إلى المبادرات التي اتخذتها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو نحو إنشاء لجنة مختلطة معنية بإدارة الحالة الإنسانية الناجمة عن تنقل المواطنين من جمهورية الكونغو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة السعي إلى وضع ترتيبات لتحقيق الفوائد المتبادلة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى في التخفيف من حدة الشواغل الإنسانية الناجمة عن النزاعات في المنطقة.

وما زلنا نؤيد استمرار الجهود الدبلوماسية المبذولة في كينشاسا بين فريق المبعوثين الخاصين، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرون بغية تنفيذ الأهداف الرئيسية للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون. ونرحب أيضاً بعقد الاجتماع السابع للجنة الدعم التقني التابعة لآلية الإشراف الإقليمية، في أيار/مايو في غوما، بغرض تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية. وترمي كلتا المبادرتين إلى إعطاء الزخم لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونعرب عن دعمنا الكامل لكليهما.

وتثني نيجيريا على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستمرارها في

ندعو البعثة إلى مواصلة أنشطتها دعماً للقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع العمل أيضاً على تعزيز نزع سلاح الجماعات المتمردة وتسريحها.

وتشعر الأرجنتين بالقلق إزاء عدم إحراز أي تقدم مبلغ عنه في إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتكوين قوة في مجال الاستجابة السريعة لتولي المسؤوليات التي تقع حالياً على عاتق لواء قوة التدخل التابع للبعثة. ويمثل تشكيل جمهورية الكونغو الديمقراطية لمثل هذه القوة التزاماً ينبع من القرارات ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) بالاستعاضة عن لواء قوة التدخل، الذي، كما تود الأرجنتين أن تذكر المجلس، أنشئ على سبيل الاستثناء استجابة للظروف الفريدة التي واجهها البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، فإن الإحصاءات تبين إحراز تقدم، على سبيل المثال في النسبة المئوية للسكان المشردين داخلياً، وهي نسبة تبعث على شعور ٢,٦ مليون شخص المعرضين لتلك الحالة حالياً بالقليل من الراحة، وهذه حالة لا تتطلب حلاً عسكرياً، بل التوصل إلى حل سياسي قائم على الحوار والثقة ودولة القانون والإدماج الاجتماعي. ولهذا السبب، فإن قرار السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتفاقات الإقليمية يعد حيويًا بالنسبة لسياسات التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي من شأنها أن تسهم في القضاء على الفقر، مما يكفل تحقيق الإدماج الاجتماعي دون تمييز. وأكرر أن المطلوب ليس اللجوء إلى القوة العسكرية ولكن تعاون المجتمع الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على أساس مبادئ التضامن والمساواة والملكية الوطنية دون شروط. هذه هي المسارات الاستراتيجية والقيمة التي تحتاج إلى أن يتم توسيع نطاقها، بطبيعتها الحال، دون التقليل من أهمية التعاون بين الشمال والجنوب أو التغاضي عنه.

الجديدة الجسيمة. كما أود أن أرحب بالوزراء الذين انضموا إلينا اليوم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وأوغندا.

ونود الإشارة إلى أنه عندما انضمت الأرجنتين إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بدأت حركة ٢٣ آذار/مارس لتوها الهجوم على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استولت على مدينة غوما وسيطرت على جزء كبير من البلد، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشردين داخلياً، ووقوع العديد من الإصابات بسبب أعمال القتال، والمعاناة المستمرة في مخيمات اللاجئين. ولقد تم إحراز تقدم كبير منذ ذلك الحين. فبمساعدة البعثة وشركائها الدوليين، ولا سيما البلدان الأخرى في المنطقة، تم إلحاق الهزيمة بالحركة، كما أشار السيد كوبلر. وقد حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية مكاسب هامة في مجالي الأمن والمصالحة وفي إعادة بناء دولة القانون التي تحترم حقوق الجميع وتعززها.

وبالنسبة إلى الفترة المشمولة بالتقرير، فإننا نرحب بالتقدم المحرز وتوسيع نطاق سلطة الدولة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ على وجه الخصوص تمديد برنامج تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح حتى عام ٢٠١٧، التي تركز الآن على استعادة سلطة الدولة في المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين، وحماية المدنيين، ومكافحة العنف الجنساني والعنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي، وتعزيز إعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية للبلد. وعلى الرغم من ذلك التقدم المحرز، فإن تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وغيرهما من الجماعات المسلحة لا تزال تشكل تهديداً حقيقياً للجهود الرامية إلى تحقيق السلام في البلد وإنهاء الحالة، على وجه الاستعجال. ولهذا السبب،

والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ثانياً، يجب على جميع الأطراف الموقعة الوفاء بالتزاماتها الإقليمية، بما في ذلك احترام سيادة البلدان المجاورة لها وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، يجب علينا نحن مجلس الأمن أن نواصل دعم هذه العملية. وتعتقد الأرجنتين أنه في هذه الحالة بالذات، نعمل بصورة بناءة ونسير في الاتجاه الصحيح، مع كفالة أن السلام والأمن يمكن بناؤهما من جديد عن طريق سيادة القانون والتعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أن أعتذر للرئيس على الوقت الذي استغرقته لإلقاء بياني على الرغم من أن الضوء كان يومض.

**السيدة لو كاس (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة خلال رئاستها لمجلس الأمن، وأن أشكركم، السيد سيمونديز، على وجودكم هنا اليوم. كما أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مارتين كوبلر، على قيادته لأعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)، وإلى المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، التي أذكت شعلة الأمل خلال فترة ولايتها. كما أنني ممتنة للسيد جواو مانويل غونسالفيس لورنزو، وزير الدفاع في أنغولا، على المنظور الإقليمي الذي شاركنا إياه اليوم بصفته ممثلاً للرئاسة الأنغولية في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ترحب لكسمبرغ بالتقدم المحرز في مجال الأمن منذ الهزيمة العسكرية التي منيت بها حركة ٢٣ آذار/مارس (إم - ٢٣)، وفي العمل العسكري المشترك الذي تضطلع به منذ بداية السنة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

إنني أرى بصيصاً من النور. ومع ذلك، لا يمكنني الامتناع عن الإشارة إلى شعورنا بالقلق، وإلى استعدادنا للمساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب.

أما الموضوع الذي يثير مخاوفكم، سيدي الرئيس، فهو مسألة الانتهاكات الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاغتصاب والاختطاف التي يجري ارتكابها، ليس من قبل الجماعات المسلحة فحسب، بل أيضاً من جانب قوات الأمن الكونغولية. يجب أن ينتهي هذا الوضع. وبالنسبة لعمليات الاختطاف المتعددة التي وقعت في الأيام القليلة الماضية لنساء وفتيات في منطقة أو كاي، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغرض الاسترقاق الجنسي، مقترنة بالتعذيب الجنسي والإذلال الجنسي، فلا يمكن أن تبقى دون معاقبة ويجب القضاء عليها. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التحقيق في هذه الأعمال وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، مع تعزيز سياسات وقاية وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال. ونكرر دعوة الممتلة الخاصة للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، التي قدمت تقريرها الخامس عن جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ تموز/يوليه. ونسلم بأنه قد تم إطلاق سراح مئات من الأطفال، ولكن ذلك لا يكفي. فتحرير مئات الأطفال ليكونوا أطفالاً، لا جنود، يتطلب منا أيضاً تعزيز التعاون فيما بيننا لإيجاد حل لما يزيد على ٤٠٠٠ حالة من حالات تجنيد الفتيان والفتيات وسوء معاملة الجماعات المسلحة وقوات الأمن لهم. لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الممارسة الفعلية لحقوقهم بوصفهم أطفالاً.

وفي الختام، ما دام خطر الجماعات المسلحة مستمراً، ترى الأرجنتين أنه من الأولوية أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أولاً، بحل الأسباب الجذرية للتراع من خلال تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في إطار السلام

العنف الجنسي. وما فتئ الأطفال يجري تجنيدهم واستخدامهم من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة. ويشير أحدث تقرير للأمم العام عن حالة الأطفال في النزاع المسلح (S/2014/453) إلى أكثر من ٤٠٠٠ حالة لتجنيد الأطفال واستخدامهم بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. أمّا جرائم القتل، والتشويه، والانتهاكات الجنسية، وعمليات اختطاف الأطفال فيتم ترقيمها بالمئات. وهناك أكثر من ١٨٠ مدرسة هوجمت ونُهبت أو استخدمت لأغراض عسكرية، مع تعريض التلاميذ للخطر، وحرمانهم من حقهم في تحصيل العلم.

ونظرا لهذه الانتهاكات، يجب علينا أن نعمل. إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بذلك ونحن نرحب به. في عام ٢٠١٢، وقّعت خطة عمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلا عن وقف العنف الجنسي التي ترتكبتها قواتها المسلحة. وبشكل عام، نحن نشجع السلطات الكونغولية على بذل كل جهد ممكن بغية وضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، إن محاكمة أفراد عسكريين لارتكابهم عمليات اغتصاب وجرائم قتل ونهب في مينوفا خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد تركت مرارة لدينا. فالأحكام التي صدرت توضح أهمية تعزيز الإصلاح القضائي إذا أريد مكافحة حالة الإفلات من العقاب على نحو أكثر فعالية.

إن القضاء على الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد لا يكفي. يجب أيضا التصدي للأسباب الجذرية للصراع عن طريق تنفيذ الإصلاحات التي التزمت بها السلطات الكونغولية عندما وقّعت إطار السلام والأمن والتعاون. ويجب عمل المزيد في هذا الصدد، وذلك ينطبق خاصة على إصلاح الجيش، وإنشاء قوة للرد السريع، وهي عنصر أساسي من استراتيجية الخروج لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة.

ونحن ما زلنا ملتزمين بالمسار الديمقراطي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبالإدارة السليمة للدورة الانتخابية، التي

جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة ضد تحالف القوى الديمقراطية. إن الإجراءات القوية لبعثة الأمم المتحدة التي تهدف إلى تحسين حماية المدنيين جديرة بأن يتم التأكيد عليها. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدّم الآن في استعادة سلطة الدولة في الجزء الشرقي من البلد، طالما أن ذلك أمر حيوي لكفالة توفير الخدمات الأساسية للسكان، وبدء الانتعاش الاقتصادي الذي يمكن من توفير فرص ملموسة، لا سيما للشباب الكونغو.

في الوقت نفسه، نحن نشجع السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مضاعفة جهودها، بالتعاون مع أوغندا ورواندا، لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة إلى أعضاء حركة إم - ٢٣. ونجاح هذا البرنامج لن يمنع أفرادها من استئناف أعمال القتال المسلح فحسب، وإنما سيُشجع أيضا أفراد الجماعات المسلحة الأخرى على إلقاء أسلحتهم واندماجهم من جديد في الحياة المدنية.

وعملية نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي بدأت في ٣٠ أيار/مايو، يجب إنجازها دون شروط مسبقة ووفقا لجدول زمني محدد. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تُبقي سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة، وأن يواصل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعم هذه العملية. وإذا لم تتحقق النتائج المرجوة، فينبغي أن يظل استخدام الخيار العسكري من أجل إزالة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خيارا قائما. وكما قال الممثل الخاص كوبر، حان الوقت لإزالة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نهائيا وإلى الأبد.

إن النساء والأطفال ما زالوا الضحايا الرئيسيين للقتال الذي يستمر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال المرأة شهيدة لمستويات لا تطاق من

المتعهد بها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) في تنفيذ ولايتها. وأرحب أيضا بالبيانين اللذين أدلى بهما للتو كل من السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حول الوضع الحالي في المنطقة - المشاكل التي لا تزال قائمة، والصعوبات والعقبات التي يجب التغلب عليها، والفرص الهائلة لتحقيق السلام التي يجب على مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية الاستفادة منها، بغية أن تتمكن جميع شعوب منطقة البحيرات الكبرى من التمتع بشمار التعايش السلمي الذي حرمت منه لفترة طويلة جدا.

بالنسبة إلى بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تجدر الإشارة، بصفة عامة، إلى الجهود الملحوظة التي بذلها والنتائج الملموسة التي أحرزها لتطبيع المشهد السياسي المحلي، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية الضرورية بغية تحقيق نمو قوي ودائم ومشارك اجتماعيا، فضلا عن تحسين العلاقات مع جيراننا.

ويشمل هذا جميع القطاعات ويتواءم مع جميع التزامات بلدي الوطنية والإقليمية بموجب أحكام الاتفاق الإطارية.

وفيما يتعلق بقطاع الأمن، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للجيش، فإن عمليات التجنيد والتدريب للوحدات الجديدة لتشكيل قوة الرد السريع هي في معظمها قيد التنفيذ وتتقدم بصورة مرضية. وينطبق الأمر ذاته فيما يتعلق بالشرطة، بما في ذلك إعادة الهيكلة وإنشاء مراكز قيادة جديدة عقب صدور الأوامر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتجربة الخفارة المجتمعية واعتماد القانون المتعلق ببرنامج إصلاح الشرطة.

وفي ضوء تجميع المجموعات المسلحة والكيانات السلبية الأخرى التي كانت السبب في ٢٠ عاما من الأسى في شرق

ينبغي أن تتوّج بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٦. ومتروك للسلطات الكونغولية إعداد ونشر الجدول الزمني للانتخابات، وفقا لأحكام الدستور. ونرحب في هذا المجال بدور المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام.

وفي الختام، أود أن أكرر القول إن إطار السلام والأمن والتعاون يظل حجر الزاوية لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ومن مسؤولية الدول الموقعة على الإطار الوفاء الكامل بالالتزامات التي قطعها على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تعميق التكامل الاقتصادي بغية التأكد من أن يستفيد الناس من عوائد السلام بسرعة. ونحن نعرب عن دعمنا وأطيب تمنياتنا للسيد سعيد ديجينيت بينما يستعد لتناول الشعلة من ماري روبنسون، في سبيل إبقاء إطار الأمل هذا حيّا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريموند تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد نتونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تتراأس مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، وهي البلد الذي تربطنا به علاقات ممتازة تتسم بالثقة والاحترام المتبادلين. كما أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للمجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنحنا الفرصة لنقيّم معا التقدم الذي يتحقق حاليا، وتنفق على التدابير اللازمة لوضع منطقة البحيرات الكبرى بشكل لا رجعة فيه على الطريق التي تفضي إلى السلام، والاستقرار، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية الدائمة.

وأشيد بتقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢١٤٧ (٢٠١٤) (S/2014/450)، الذي يتناول تنفيذ الالتزامات

موجهة إلى معظم الموقعين على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ثم بدأت عملية نزع السلاح الطوعية اعتباراً من تاريخ الإعلان، ألا وهو ٣٠ آيار/مايو. وحتى الآن، تم نزع سلاح ٢٥٠ وحدة تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - من أصل ١ ٤٠٠ إلى ١ ٥٠٠ وحدة لاتزال نشطة - يصابها أكثر من ٤٠٠ من أفراد الأسر، بما في ذلك النساء والأطفال. سلموا الأسلحة وتجمعوا في مواقع التجمع التي تقوم بتأمينها لقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وينتظرون نقلهم إلى مواقع النقل المؤقتة بعيداً عن حدودنا مع رواندا، وسيجري ترحيلهم منها في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصليين أو نقلهم إلى بلدان ثالثة خارج منطقة البحيرات الكبرى.

والخيار الغير قابل للتفاوض هو أنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم؛ من أجل مصلحة السلام الإقليمي وبناء الثقة فيما بين دول المنطقة، وما أن يجري نزع سلاح وتسريح عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا بد من مغادرتهم الأراضي الكونغولية وإيجاد ملجأ في بلد بعيد حيثما لا ينظر إليهم بشكل معقول بوصفهم تهديداً أمنياً خطيراً لرواندا، وبالتالي عدم إيجاد مبرر للأنشطة التي تسبب زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سادساً، أدرك وزراء الدفاع والخارجية في الاجتماع المشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في لواندا في ٢ تموز/يوليه، المخاطر الهائلة التي قد يتعرض لها المدنيون جراء العمليات العسكرية - لا سيما تلك الموجهة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تعيش مع عائلاتها بين السكان الكونغوليين. ورأوا أنه من الناحية الأخلاقية وكذلك من وجهة نظر القانون الدولي؛ من غير المناسب الانخراط في عمليات

جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعلاقات المشحونة فيما بين الدول الإقليمية وإعادة إدماج مقاتليها السابقين لصالح البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أقرته رئاسة مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، تجدر الإشارة إلى عمليات التقدم الهامة التالية.

أولاً، عمليات ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تمولها جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كامل قيد التنفيذ. كما تجري عملية تحديد المقاتلين السابقين وتقييمهم من معظم المجموعات المسلحة الوطنية في مراكز الاستقبال، ويعقبها نقلهم إلى مراكز التقييم؛ وينتظر تسريح وتيرة تلك الجهود في الأسابيع القادمة.

ثانياً، قدمت النسخة النهائية من البرنامج الوطني الثالث الفريد والشامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الشركاء والمناخين في ١١ تموز/يوليه بهدف إغلاق الصندوق.

ثالثاً، سيتم قريباً تفعيل مراكز التأهيل المحددة.

رابعاً، بعد رفضها نزع السلاح الطوعي في إطار الإنذار النهائي المقدم لها وإلى كافة القوى السلبية الأخرى من فخامة الرئيس جوزيف كابيلا كبانغي، رئيس الجمهورية، أو نزع السلاح القسري، استهدفت العمليات العسكرية القوات الديمقراطية المتحالفة المتمردة لأوغندية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا وتم طردها، بتكلفة كبيرة، من المنطقة التي احتلتها منذ عقود. وتواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المرحلة الأخيرة من عمليات البحث بهدف القضاء نهائياً على تلك القوة السلبية.

خامساً، استجابت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي لا تزال مصدر قلق كبير لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة، بدلاً من ذلك، للإنذار الأخير باختبار نزع السلاح الطوعي، الذي أعلنته رسمياً في رسالة

لتحرير رواندا لتسريع وتيرة عمليتي نزع سلاح وتسريح القوات. وتعد في كينشاسا اجتماعات أسبوعية بين زملائنا المسؤولين عن العمليات، بينما تعقد الاجتماعات الشهرية على المستويين السياسي والاستراتيجي. وأترأس شخصيا الاجتماعات الشهرية التي تشمل، إلى جانب ممثلي الحكومة، سفيري المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المؤتمر والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام. وعقد الاجتماع الأول من نوعه في ١٤ تموز/يوليه - بعد أقل من أسبوعين من اتخاذ قرار لواندا - وعقد الاجتماع الثاني في ٢ آب/أغسطس، ومن المقرر عقد الاجتماع القادم في ٢ أيلول/سبتمبر. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أنه لا يوجد ما يخيف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. بل يجب أن نتطلع إلى عقد تلك الاجتماعات، حيث يجري تقييم عملية نزع السلاح الطوعية بانتظام ومن دون تهاون.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية الاجتماع المعقود في ٢ آب/أغسطس، وكرد فعل محدد لحالة الركود التي لاحظناها، قررنا إرسال وفد من ممثلين عن آلية التنسيق لتقييم العملية في هذه المرحلة، ولتشجيع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على التحرك بسرعة لتحقيق أعداد أكبر ولتذكير تلك القوات بشكل حاسم بأن الخيار العسكري لا يزال مطروحا على الطاولة ويمكن تفعيله في أي لحظة إذا لم يضاف سلوك تلك القوات المصدقية على عملية نزع السلاح الطوعية وأنه ليس أمامها خيار آخر سوى نزع السلاح طوعا أو مواجهة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل.

وقد كلفنا خبراءنا المعنيين بإعداد مؤشرات - أو معايير - للتقدم يمكن أن تقيس بموضوعية مصداقية وفعالية عملية نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وبالمثل، لكي نختتم بالمسألة الهامة المتمثلة في توحيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أودّ أن أقول إنه ليس هناك أية

عسكرية ضد الأشخاص - ما لم يكونوا مجرمين، كما هو الحال بالنسبة لأعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - أو ضد من يلوحون براية بيضاء واختاروا نزع السلاح الطوعي وبدأوا في تنفيذه. ولذلك قرر الوزراء إعطاء فرصة لخيار نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وحددوا موعد ستة أشهر اعتبارا من ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ إطارا زمنيا يجب أن تترع بحلوله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السلاح طوعا أو تواجه خطر العمل العسكري ونزع السلاح بالقوة. وخلال ذلك الإطار الزمني يمكن استكمال عملية نزع السلاح في وقت أقرب قبل إنتهاء المهلة المحددة، لكن الحد الأقصى للفترة الزمنية لا يمكن أن يتجاوز ستة أشهر. كما قرر الوزراء إجراء تقييم مؤقت في تشرين الأول/أكتوبر، بمبادرة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومن جانبهما، وهما كيانان إقليميانيشكلان مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الجهات الضامنة لإطار سلام أديس أبابا وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

سابعاً، ولضمان الرصد المتسق والفعال لعملية نزع السلاح الطوعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من الأهمية بمكان كفالة إضفاء المصدقية من خلال تحقيق نتائج ملموسة. أطلقنا آلية رصد تتألف من ممثلين عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتضطلع الآلية بالمسؤولية في شمال كيفو و جنوب كيفو، مثلما هي في كينشاسا - عن ضمان عملية فعالة لنزع السلاح واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق النجاح. وتعد اجتماعات الآلية يوميا تقريبا في الميدان، في شكل مشاركة بناءة مستمرة مع قيادة القوات الديمقراطية

مؤخراً إلى رواندا، واستطاعوا بدء العمل. لذا، ينبغي إحراز تقدم في الأسابيع المقبلة على صعيد الاعتراف بالعمو عن الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس المقيمين في رواندا. والإصلاحات جارية أيضا في ما يتعلق بقطاع القضاء، بما يشمل إنشاء المحكمة الدستورية وتعيين أعضائها. وبالمقابل، في مكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال، التي تشكل مصدر قلق رئيسي لرئيس دولة وحكومة بلدي. وهذا هو التعليل وراء التعيين الأخير من قبل رئيس الدولة لمستشار رئاسي معني بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

وفي ما يتعلق بتعزيز سلطة الدولة، يتواصل تنفيذ الصكوك الإدارية للدولة في الأراضي المستعادة من المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيتم نقل المهارات والموارد تدريجياً إلى المحافظات والكيانات الإقليمية اللامركزية، وبخاصة في القطاعات الرائدة للتنمية مثل التعليم الأساسي والثانوي، الصحة، الزراعة، التنمية الريفية. أخيراً، ينبغي أن يُشمل تقدم العملية اللامركزية في الجدول الزمني للدورة البرلمانية المقبلة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدخل مرحلة جديدة تتميز بدورة انتخابات من المقرر إجراؤها بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد قُدم مشروع القانون المتعلق بتنظيم الانتخابات إلى البرلمان. ونُشر في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤ الجدول الزمني للانتخابات البلدية والحضرية والمحلية، بينما سُنصدر السلطة المختصة الوحيدة، وهي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، الجدول الزمني للانتخابات الأخرى.

وعملاً بالتقليد الراسخ حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعترم حكومة بلدي تعزيز حوار سياسي منفتح على جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين وشفاف أمامهم. وإننا نعوّل على أوسع دعم ممكن للعملية الانتخابية والمساعدة المتوقعة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بغية إجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية، تأخذ في الحسبان استقرار البلد ومتطلباته الأمنية.

دولة أو شعب أكثر وعياً من جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها للحاجة الماسّة إلى تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لأنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها هما الأكثر معاناة من تنشيط تلك القوة السلبية منذ وصولها إلى الأراضي الكونغولية. إنها جماعة وصلت إلى بلدنا بدون دعوتنا إياها، وقرارنا بدفعها للعودة إلى خارج الحدود كان استجابة للطلب الملحّ من المجتمع الدولي.

وأود تذكير المجلس بأنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة، كانت في الخطّ الأمامي لجعل مبدأ إيجاد قوة دولية محايدة مقبولاً، وجعل مثل هذه القوة تنفيذية بقبول تحويلها إلى لواء قوة التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبإقناع مجلس الأمن بضرورة إعطاء لواء التدخل ولاية نشيطة غير مسبوقه، مع الهدف الواضح المتمثل في إخراج جميع القوى السلبية، بما فيها بالتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولنطمئن إلى أننا لن نتوقّف قبل أن ننجح في هذا المسعى.

وعلى مستوى آخر، وبمقتضى إعلان نيروبي، نشر رئيس دولتنا قانون عفو في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وقد نشرت وزارة العدل حتى الآن عدة مراسيم بشأن العفو، وقد أُطلق فعلاً سراح مئات السجناء المستحقين للعفو، بمن فيهم أعضاء سابقون في حركة ٢٣ آذار/مارس. وكان من الممكن لنتيجة هذه الجماعة أن تكون أكثر جدارة بالتنويه، لو لم تكن ناجمة عن فقدان الأولي لتعاون أحد البلدان التي لحأوا إليها، وهو رواندا، التي كانت قد رفضت طوال أشهر السماح لمبعوثي الحكومة من جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يكون لديهم أي اتصال بأعضاء سابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس على أرضها، ومنعتهم من ملء استمارات الالتزام الفردي المطلوبة بالقانون لجعلهم مؤهلين للعفو. لكنني يجب أن أقول إنّ الحالة قد صوّبت مؤخراً بفضل تدخل المبعوثين الخاصين، وأنّ مبعوثينا سافروا

المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والإعراب لها عن كل امتنان جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل المتميز الذي أنجز في فترة ولايتها، التي كنا نود أن نراها تستمر، وعلى تفانيها الكامل في قضية السلام في بلدنا والمنطقة دون الإقليمية. وإننا نعزّي أنفسنا بملاحظة أن مهامها الجديدة ستعالج مجالاً - هو تغيير المناخ - سيُبقئها على اتصال بجمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروفة بتنوعها البيولوجي الاستثنائي الضروري جداً لمستقبل البشرية، والذي يشكل، كما تعلمون، رثي العالم الآخرين.

وأودّ أيضاً أن أحتفي بحقيقة أن الأمين العام وجد لها خير خلف في شخص السيد سعيد دجينيت، الذي نعرفه جيداً منذ فترة وجوده في الاتحاد الأفريقي. فلديه معرفة كاملة بالمنطقة، ولا أشك لحظة في أنه سيرقى إلى مستوى الآمال بالسلام والأمن والرخاء المشترك لسكان البحيرات الكبرى التي عانت طويلاً. إننا نتمنى له كل النجاح في عمله ونعده بالدعم المطلق من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد أوكيلو (أوغندا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتنويه بحضور زملائي الوزراء، أخي معالي السيد خواو لورينسو، وزير الدفاع في أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والشقيق الأكبر معالي السيد ريمون تشيياندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنيكم، سيدي، وبلدكم، المملكة المتحدة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى تنظيمكم لهذه المناقشة الهامة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. كما أود أن أشكر السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته الإعلامية. وأتني على معالي السيدة

إننا ندرك أن الحاجة إلى توطيد السلام والاستقرار في بلدنا تسير بدأً بيد مع حاجة كل المنطقة دون الإقليمية الأفريقية التي ننتمي إليها، ولا سيما المناطق القريبة إلينا في منطقة البحيرات الكبرى. لذا، يتعين علينا البحث عن زخم جديد يستند إلى نظام أمني إقليمي جديد، متعلق بتوسيع وتكامل النطاق الاقتصادي والتجاري، وبالديمقراطية والحكم الرشيد، وباستقرار وتحسين الإدارة الجماعية للمشاكل الاجتماعية والإنسانية. ومن الواضح أنه لا يزال هناك بعض العمل، وأن الجهود ستكون مطلوبة من الجميع، مع إجراء كل من بلداننا تعديلات داخلية والمواءمة مع أحكام التعايش السلمي بين الدول. وأود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي الثابت باتباع تلك الأحكام والعمل بلا كلل من أجل السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي هذا الصدد، أودّ أيضاً أن أؤكد مجدداً أمام جميع الحاضرين في هذه القاعة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر تصميمًا من أي وقت آخر على تحييد القوة الديمقراطية لتحرير رواندا بأية وسيلة ضرورية. ولكن، كما فعلت مع حركة ٢٣ آذار/مارس وتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، فإنّ القوة العسكرية - ضرورية لكنّها غير كافية - لا معنى لها إلا بصفتها حلّ الملاذ الأخير.

في ضوء هذه الحالة، وبالنظر إلى المخاطر الأمنية الأدنى والتقدم المحرز في تعزيز القدرة الوطنية في جميع القطاعات، أدعو بالنيابة عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تقليص كبير في قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجلس أن يوافق على أنه سيقدّم مدحرات كبيرة لمصلحة صون السلام في مواقع أخرى في أفريقيا وبقية أرجاء العالم، التي تحتاج اليوم إلى قوات الأمم المتحدة أكثر منّا.

ولا يسعني أن أحتتم كلمتي بدون توجيه تحية مضيئة إلى السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم

وما من شك في أن أفريقيا، ولا سيما منطقة البحيرات الكبرى، قد عززت جهودها للتصدي للتحديات والتراعات، وإعطاء زخم للبعد الإقليمي. وخلال رئاستها للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، قادت أوغندا حوار كمالاً وتأكدت من أن طرفي النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، قد جلسا على الطاولة لحل النزاع بينهما سلمياً. وتجدر الإشارة إلى أن إعلاني نيروبي كانا نتيجة للالتزام والجهود الدؤوب لحكومة أوغندا، ولا سيما الرئيس يوري كاغوتا موسيفيني، في تسهيل الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس. ولذلك، يتحتم على جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس ضمان التنفيذ الكامل لإعلاني نيروبي. وقد أوجزت المهام والمسؤوليات بشكل كامل في الإعلانين. ولذلك، من المهم تقييم حالة الامتثال والتنفيذ.

وعلى أساس ملاحظتنا ومشاركتنا خلال السنوات الأخيرة، ما من شك في أن ثمة رغبة والتزام من جانب المنطقة والشركاء الدوليين لحل النزاعات في المنطقة. ويعبر عن هذه الرغبة وهذا الالتزام أيضاً في الجهود الإقليمية السابقة والأخيرة المتخذة لضمان الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

مع ذلك، فإن لم تنفذ الالتزامات والاتفاقات كإعلانات نيروبي بالكامل، فإنها توجد فجوة، مما يسمح بالعودة إلى الصراع في المنطقة. وإننا نثني على جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة لواء التدخل التابعة للأمم المتحدة علة العمليات المشتركة ضد تحالف القوى الديمقراطية، ونحث على مواصلة الجهود في التعامل مع المجموعات المسلحة الأخرى للتهدة واستقرار المنطقة.

إن إعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى الوطن بقيت دون حل، وقد استقبلتهم أوغندا، ولكن إطعامهم ورعايتهم تفرض ضغوطاً على مواردنا الضئيلة. لذلك، ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تسريع

ماري روبنسون لجهودها الدؤوب في ضمان تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا يساورني أدنى شك في أن جهودها قد حققت نتائج ذات مصداقية في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وأتمنى لها كل التوفيق في مهمتها الجديدة. وأود أن أهنئ السيد سعيد جنيت على تعيينه مبعوثاً خاصاً جديداً لمنطقة البحيرات الكبرى مؤكداً له دعم أوغندا الكامل وتعاونها إلى أقصى حد.

منطقة البحيرات الكبرى شهدت نزاعات مسلحة مدمرة ومتكررة، فضلاً عن الأزمات الإنسانية، مما أدى إلى دمار اجتماعي وإنساني. وفي أجزاء مختلفة من المنطقة، أدى الإرث الاستعماري، والصراع العرقي، وهياكل الدولة ضعيفة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية إلى حلقة مفرغة من العنف وعدم الاستقرار والتشريد والانهيار المؤسسي. وحالة السلم والأمن في أفريقيا، وفي منطقة البحيرات الكبرى بالذات، لا تزال ظاهرة مثيرة للقلق، بنجاحاتها وتحدياتها المستمرة. وفي واقع الأمر، فإن إنشاء العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر، وإنجازاتها العظيمة الواعدة في المنطقة جديرة بالتبجيل.

ومع ذلك، هناك تحديات متنوعة، وغالباً ما تقوم على المواجهة والتنافس على حساب المفاهيم والتوجهات الأيديولوجية التي هي أكثر تقبلاً لمقتضيات الحلول السلمية الكامنة في الحوار، والتسوية السلمية للنزاعات والحلول التوفيقية واقتراح الحلول الوسط التي تعود بالمنفعة المتبادلة. وأود أن أقتبس عن أحد آبائنا المؤسسين، كوامي نكروما، الذي قال:

”إن بقاء أفريقيا الحرة، وتوسيع قاعدة استقلال هذه القارة تطورها صوب المستقبل المشرق الذي نعلق عليه آمالنا ومساعدتنا يتوقف على الوحدة السياسية.“

مزايًا نسبية، والقرب الجغرافي والتكامل مع دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وتنفيذ إعلان نيروبي والالتزامات الوطنية الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون يجب أن يتم على وجه السرعة. ويجب تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين. وهناك حاجة للجهد المشترك والمنسق للأمم المتحدة والآليات الإقليمية، مثل آلية التحقق المشتركة الموسعة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمركز المشترك لتبادل المعلومات الاستخباراتية. ويتعين على قوة لواء التدخل وبعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستمر في ملاحقة المجموعات الإرهابية المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل تحالف القوى الوطنية، كما يتعين على مجلس الأمن أن يتيح الفرصة للتجمعات الإقليمية، مثل لجنة وزراء الدفاع في منطقة البحيرات الكبرى، لإطلاعها بانتظام فيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة. يجب أن يكون هناك تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للمبادرات والجهود الإقليمية. حتاماً، فإننا مقتنعون بأن تعزيز الشراكات الاستراتيجية من شأنه تعزيز صون السلم والأمن الدوليين بشكل فعال.

وعليه، فإننا ندعو إلى التفاعل والتنسيق والتشاور على نحو منظم بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مسائل السلم والأمن. ومن شأن ذلك أن يمكننا من زيادة أوجه التكامل وتفاذي ازدواجية الجهود المبذولة. ويجب أن يبذل المجلس قصارى جهده ليكون أكثر توازناً وشفافية في نهجه وقراراته حتى يبدد التصورات القائلة بأن المصالح تطغى على الإنصاف في بعض المسائل التي ينظر فيها المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا للمشاركة في هذه

عملية الإعادة إلى الأوطان قدر الإمكان. بل لعله من المؤسف أكثر أن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية اختار الترويج لادعاءات كاذبة ولا أساس لها ضد أوغندا بأن مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس يتنقلون بحرية في أوغندا على الرغم من التعاون الوثيق من جانب حكومة بلدي لإتاحة جميع المعلومات المفصلة، مثل قائمة المقاتلين السابقين، والأسلحة والعديد من العناصر الأخرى، التي كانت ترسل إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يلقي ظلالاً من الشك على نوايا ومآرب فريق الخبراء.

والتحدي الرئيسي الذي تواجهه المنطقة هو عدم وجود طرق مضمونة لتمويل الجهود والمشاريع الإنمائية، وخاصة تنفيذ إعلان نيروبي وإطار السلام والأمن والتعاون. ولجنة الدعم الفني قامت بجهد مشكور في هذا الصدد. وذلك يتطلب تمويلاً مستقراً. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يقدم الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي المزيد من الدعم الحقيقي. في العام الماضي، وفي رحلة إلى منطقة البحيرات الكبرى، أعلن رئيس البنك الدولي السيد جيم يونغ كيم، أن مبلغ بليون دولار سيتوفر لمشاريع التنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، فإن تقديم المزيد من التعهدات المالية ما زال ضرورياً بغية توفير البنية التحتية وبرامج التنمية الأخرى في المنطقة. والأكثر أهمية أن يتم الوفاء بالتعهدات.

ومن جانبنا، أنشأت أوغندا مرفق التدريب الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في كمبالا لتدريب الموظفين القضائيين والعاملين الاجتماعيين والطبيين، وضباط الشرطة والسجون والكثير غير ذلك لمنع جرائم العنف الجنسي. ونرحب بدعم البنك الدولي لمرفق التدريب الإقليمي، وندعو جميع الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي لدعم أنشطته وتفعيلها.

أخيراً، أود التأكيد على المسائل التالية. من الضروري دعم وتعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نظراً لما تملكه من

دعمه المستمر للجهود والمبادرات الإقليمية وتعاونه المستمر معها الرامية إلى إيجاد حل للتحديات في المنطقة، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة للسلام والأمن في القارة بشكل عام، وفي منطقة البحيرات الكبرى على وجه الخصوص. ولذلك السبب فإننا ما نزال ملتزمين بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونحن على اقتناع راسخ بأن تنفيذ الإطار بصورة ناجحة سيمضي بنا قدما نحو التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة وجمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة شاملة.

لقد أحاطت جنوب أفريقيا علما بالقرارات التي أُتخذت في الاجتماع الوزاري الأخير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بشأن الحالة السياسية والأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار تسريح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونزع سلاحها على نحو طوعي. وقد كُلف الاجتماع الوزاري بذلك من قبل مؤتمر قمة المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في فيريتوريا العام الماضي. ونحن ما زلنا مقتنعين بأن تلك القرارات المتخذة في الاجتماع الوزاري ما تزال صحيحة من الناحية السياسية، ما دامت تنص على أنه ينبغي أن يُنفذ نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إطار جدول زمني مدته ستة أشهر تبدأ في ٢ تموز/يوليه، مقترنا بعملية استعراض لذلك في منتصف المدة. وبالتالي فهي مسؤولية يجب علينا جميعا - نحن أصحاب المصلحة - أن نحدد بطريقة مشتركة وعلى نحو جماعي المعايير والشروط اللازمة لذلك الاستعراض المتوقع إحراؤه في غضون ثلاثة أشهر.

وتعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للطريقة التي اتبعتها مجلس الأمن حتى الآن في التعاون مع المنظمات الإقليمية

المنافشة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تهنئته لبعثة المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنيء الرئاسة السابقة للمجلس، التي تولاها وفد رواندا. ونحن ممتنون لإعطائكم الأولوية لهذه المسألة، السيد الرئيس، وتنظيم هذه المناقشة. ونعرب عن سرورنا الخاص لتوليكم شخصيا، سيدي الرئيس، رئاسة هذه المناقشة.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام، المنتهية ولايتها، على عملها الدؤوب والتزامها السياسي بإيجاد حل للتحديات التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى. فقد أنجز الكثير من العمل، وتمت تغطية الكثير من المجالات خلال الـ ١٨ شهرا الماضية من فترة ولايتها في هذا الدور. ونود أيضا أن نرحب بتعيين السفير سعيد دجينيت، بصفته الممثل الخاص الجديد مؤخرا، ونتطلع إلى العمل معه. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر، على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونقدّر العمل الذي ما زال يواصل القيام به. ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2014/450) في ذلك الشأن. ونود أيضا أن نشكر وزير الدفاع في أنغولا، على إحاطته الإعلامية، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الكبرى والأكثر عراقية في العالم وفي قارتنا الأفريقية. ونحن سعداء بالتقدم المحرز في العقد الماضي وعلى مدى السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن الحالة الأمنية في المنطقة وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هشة، فلا ريب أن تقدما كبيرا قد أحرز بالفعل. وقد أسهم تعزيز البعثة وولايتها مؤخرا من قبل المجلس في التقدم المحرز في هذا الصدد إلى حد كبير. وفي ذلك الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها لمجلس الأمن على

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): إنهما ليست مسألة عويصة، وإنما أردت تقديم بعض الإيضاحات فحسب. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأؤكد لكم أنني لن آخذ الكثير من وقتكم. وأود أن أدلي بتوضيح واحد فحسب بشأن ما قاله صديقنا العزيز، الوزير تشيباندا نتونغامولونغو، فيما يتعلق برفض رواندا السماح لفريق من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاجتماع مع مقاتلين سابقين.

لعل المجلس يذكر أن سفارتنا في كينشاسا تلقت - في ٢٤ نيسان/أبريل، في حوالي الساعة ١٦/٠٠ بتوقيت كينشاسا - مذكرة من وزارة الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرب فيها عن اعتزامها إرسال فريق يتألف من ١٠ أعضاء إلى رواندا في الأيام المقبلة، دون الإشارة إلى تواريخ محددة. وفي صباح اليوم التالي، في الساعة ٨: ٤٥ في ٢٥ نيسان/أبريل، وصل الفريق الكونغولي إلى حدود بلدنا، قبل أن تتمكن سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيغالي من تقديم طلب رسمي بذلك الخصوص إلى حكومة رواندا.

وفي اليوم نفسه، بعثت وزارة الخارجية في بلدنا برسالة خطية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، نوهت فيها إلى أن الوفد قد وصل قبل إرسال طلب رسمي بشأن تلك الزيارة. وعليه لم تُتخذ أي ترتيبات فيما يتعلق باستقبال الفريق. وطلبت الرسالة أيضا أن تقترح جمهورية الكونغو الديمقراطية موعدا مناسباً لزيارة ذلك الوفد. وقد تم ذلك بالفعل، وتمكن الوفد من زيارة بلدنا في نهاية المطاف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة لكي يدلي ببيان إضافي.

وأعطيه الكلمة الآن.

في التصدي للتحديات في المنطقة وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى المرحلة الحرجة التي وصلت إليها جميع الجهود التي نبذلها - بوصفنا جزءاً من المجتمع الدولي - فإن من الأهمية بمكان أن نواصل بناء ذلك التعاون وترسيخه على أساس من الاحترام المتبادل والتقدير للأدوار المتباينة لمختلف أصحاب المصلحة. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أهمية احترام القرارات التي ما تزال هاتان الهيئتان الإقليميتان تتخذها: المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وما زلنا نعرب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي على نطاق أوسع، وخصوصاً مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة.

وما تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنواصل المساهمة في توفير الموارد المتاحة اللازمة لذلك الغرض، بما في ذلك مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة وقوة لواء التدخل.

ونود أن ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى مواصلة توفير الموارد التي تشتد الحاجة إليها لتنفيذ عملية نزع السلاح. وفي الختام، ما تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بإيجاد حل دائم ومستمر لجميع التحديات التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الآليات الإقليمية. ونحن مقتنعون بأننا إذ نمضي قدماً في الأشهر والسنوات القليلة القادمة، سيعرب شعب الكونغو - الذي عانى على مدى سنوات طويلة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن - عن تقديره للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي والمنطقة، فضلاً عن قيادته الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل رواندا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

الاجتماع مع مبعوثينا، فقد كان بوسعها أن تشرع في العمل مع سفارة بلدنا.

وفي الرد الذي تلقيناه من رواندا في ذلك الصدد، فقد طلبت إلينا العمل من خلال الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، وهي مسألة لا تمت بأي صلة إلى تلك العملية. وبفضل تدخل المبعوثين الخاصين، أمكن رفع ذلك الطلب الذي لا صلة له بالعملية البتة، وتمكن أعضاء الفريق من أداء عملهم.

وكما قلت، فإنني لا أود الإصرار على ذلك، وإنما أردت أن يكون مفهوما أنه لم يجرز تقدم في ذلك الشأن في رواندا، على الرغم مما تحقق في أوغندا. ولم يكن ذلك يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، وعقب إثبات تلك الحقائق، فإنني أفضل التطلع إلى المستقبل، عوضا عن المجادلة في الماضي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

**السيد نتونغامولونغو تشيباندا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد ذكرت في وقت سابق أن الزيارة قد تمت بالفعل في نهاية المطاف، وأن جزءا كبيرا من العمل قد أنجز، وأنه ينبغي أن نرى بعض التقدم. وأود أن أحافظ على هذه النبرة الإيجابية. ولست أنوي الخوض في نقاش جدلي هنا. فما قلته من قبل ليس سوى إثبات للحقائق. وللأسف، فلا بد من تصويب ما ذكره زميلي السفير للتو. فقد أرسلت مذكرة شفوية بعد التوصل إلى اتفاق على أن الفريق سيذهب إلى هناك. وكانت هناك تبادلات بين مختلف المسؤولين الذين طلبوا الحصول على تأكيد بواسطة مذكرة شفوية. وعليه، فقد تم الاتفاق بالفعل على تلك الزيارة.

والأمر الثاني - في إطار الرد نفسه - هو أن المسألة لا تتعلق بوصول أعضاء الفريق في وقت مبكر فحسب. وفيما يتعلق بالذهاب إلى رواندا، فإن لدينا سفارة من المفترض أن تضطلع بدور رئيسي في إصدار التعليمات للأفراد بشأن كيفية ملء الاستمارات المختلفة، كما أنه ينبغي أن يتلقى موظفو السفارة التعليمات في ذلك الصدد من مبعوثينا. وبالتالي، وعلى افتراض أن حكومة رواندا لم تكن على استعداد - لأسباب غير معلومة - فيما يتعلق بحركة ٢٣ مارس قبل